A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.50
12 December 1990

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY
DEC 21 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد فليمنغ (نائب الرئيس)	(سانت لوسيا)
شم :	السيد دي ماركو (الرئيس)	(مالطة)
شم :	السيد فورتييه (نائب الرئيس)	(كندا)

قضية فلسطين [٢٣] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الامين العام

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

90-64368/A ١٨٧٦ز(٩٠)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فليمنغ (سانت لوسيا) :

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٣ من جدول الاعمال

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/45/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/45/709)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكّر الممثلين بأنه وفقا للمقرر المتخذ عصر أمس ، ستقفل قائمة المتكلمين اليوم الساعة ١٣ ظهرا . لذلك أرجو من الممثلين الذين يودون الاشتراك في المناقشة إدراج أسمائهم في قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن .

السيد نور (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية مرة أخرى في قضية فلسطين . إن هذا البند ما برح قيد النظر لفترة طويلة جدا من الوقت . بل الواقع أن نظر الأمم المتحدة في المسألة يرجع إلى تاريخ إنشاء المنظمة نفسها تقريبا . ومع ذلك فطيلة كل هذه السنوات والعقود لا تزال المسألة باقية دون حل ، ونتيجة لذلك ما برح الشرق الأوسط يشكل بؤرة توتر وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ويعزى هذا بدرجة كبيرة إلى تعنت إسرائيل الذي يتجلى في إنكارها المستمر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبخاصة حقه في إقامة دولة مستقلة خاصة به على أرض أجداده . إن المعاناة التي لحقت بجميع شعوب المنطقة نتيجة اتخاذ الصهيونية مظاهر العدوان والتوسع والهيمنة هي معاناة قاسية جدا بالفعل . لقد انجرفت المنطقة عدة مرات في صراع مسلّح نجمت عنه خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات ، وفي الوقت نفسه فإن فترات اللاحرب واللاسلم التي تخللت ذلك قوضت بدرجة خطيرة من التنمية الاقتصادية في المنطقة بأسرها . غير أنه ما من شعب عانى هذا القدر الكبير من المعاناة ، نتيجة لهذه المأساة التي أحاقت بالأمة الفلسطينية

برمتها على مدى عقود وأجيال . إن العديد من أبناء هذا الشعب قد تركوا ديارهم ، والعديد منهم أقصوا عن أرضهم دون أن يكون لهم مكان يمكن أن يعتبروه دارهم سوى مخيم من مخيمات اللاجئين ، ودون أمل يتطلعون إليه في المستقبل ما عدا شرعية كفاحهم البطولي ونصره الحتمي . لقد وقع آخرون ضحية الاحتلال الإسرائيلي الوحشي الذي يتجاهل القانون الدولي والاعتبارات الإنسانية المقبولة بصورة عامة . فقد أقصوا عن ديارهم بالقوة ، وهُدمت منازلهم ، وصودرت أراضيهم من أجل إقامة مستوطنات يهودية غير شرعية عليها .

إن قائمة الفظائع تطول وهي تتضمن كل شكل من أشكال القمع والاضطهاد ، وعندما يحتج الفلسطينيون على ذلك يقابل احتجاجهم بوابل من الرصاص - رصاصات حقيقية تطلق حتى على أطفال المدارس الصغار . ومن الأمور البالغة الدلالة انه على الرغم من هذا كله ما برحت الأمة الفلسطينية ترفض ببسالة التخلي عن كفاحها أو الاستسلام ، حتى تسترد ما سُلب منها بالقوة وان ظل حقا لها . على مر السنوات الثلاث ، وعلى الرغم من كل العقبات السابقة ، بيّنت الانتفاضة الباسلة ان الشعب الفلسطيني ، صغيره وكبيره ، رجاله ونساءه وأطفاله ، على استعداد لخوض الكفاح من أجل استعادة حقوقه المشروعة في إقامة الدولة والاستقلال والحرية مهما تطلب ذلك من تضحية ومهما استغرق من وقت . فكفاحه صحيح من الناحية الأخلاقية وله من الناحية القانونية ما يبرره وسيكتب له النصر من الناحية التاريخية .

ومهما يكن من أمر فإن على المجتمع الدولي وهذه الهيئة السامية التي تمثله فضلا عن مجلس الأمن التزاما كبيرا باتخاذ التدابير اللازمة لتصويب الأخطاء التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني ، وبالتالي حل لب الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط .

إن الخطوط العامة للحل العادل السلمي الدائم لقضية فلسطين والشرق الأوسط ما برحت واضحة لفترة من الوقت . وعلاوة على ذلك حظيت هذه الخطوط بتأييد اجماعي من لدن المجتمع الدولي .

إن عقد مؤتمر دولي - تشارك فيها على قدم المساواة جميع الاطراف المعنية ، بما فيها بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، سعيا إلى إيجاد حل شامل يرتكز على استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إنشاء دولة خاصة به - لا يزال الوسيلة العملية الوحيدة للتوصل إلى حل سلمي للمسالة . وينبغي للجمعية أن تطلب من مجلس الامن أن يتخذ خطوات فورية في الاتجاه المفضي إلى عقد هذا المؤتمر وتنفيذ قراراته بشأن الحالة في الشرق الاوسط . وبينما نشيد بالموقف البنّاء الذي تتخذه منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين ، وبخاصة المبادرة التاريخية التي قام بها المجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨٨ ، ندين إصرار إسرائيل على وضع العراقيل أمام عقد هذا المؤتمر .

إن البيان الاخير الذي صدر عن رئيس وزراء إسرائيل يبيّن أن الفكرة التوسعية المتمثلة في شعار "إسرائيل الكبرى" لا تزال حية في أوساط القيادة الصهيونية . ومهما يكن عليه الامر ، فإن انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما فيها القدس ومرتفعات الجولان السورية ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في إقامة دولته على أرضه ، ما برحا متطلبين أساسيين لاي حل سلمي وعادل للحالة في الشرق الاوسط . وما لم يوضع حد لمخططات إسرائيل التوسعية ، فإنه ببساطة لا يمكن تصور السلم في المنطقة .

وريثما تُسترد بالكامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني نرى أنه يتعين على الجمعية العامة ومجلس الامن اتخاذ تدابير عاجلة لحماية أرواح وحقوق أبناء الشعب الفلسطيني الذين يعيشون في الاراضي المحتلة . وبينما ندين تحدي إسرائيل لقرار مجلس الامن الذي اتخذ مؤخرا بشأن التحقيق في الاعمال الوحشية الإسرائيلية التي ارتكبت ضد الفلسطينيين الابرياء والعزل ، ندعو مجلس الامن أن يتخذ تدابير عاجلة تضمن الامتثال لقراره ، وان يقوم ، على جناح السرعة ، بتشكيل وجود فعّال للامم المتحدة في الاراضي المحتلة لديه ولاية قانونية لحماية الفلسطينيين .

إن إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال لا بد لها أن تتقيد باتفاقية جنيف الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وهي تنطبق بالتأكيد على الحالة في الأراضي المحتلة .

السيد اريدور (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أهنئ السيد دي ماركو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة . إننا نعرف ما يتحلى به من سمات القيادة ، لذلك نثق بمواصلته للنجاح في توجيه عمل الجمعية العامة في الدورة الحالية .

إذا ما غادر المرء هذه القاعة واستدار يسارا ، وتبع الممر المؤدي إلى المصاعد سيجد حول الزاوية إلى اليمين نسخة طبق الأصل عن مجموعة قوانين حمورابي ، ملك بابل في الفترة من ١٧٩٢ إلى ١٧٥٠ قبل الميلاد . وبجانب تلك النسخة يوجد نقش يحتوي على شرح للمعنى الحديث للقوانين . إليكم ما يقول :

"ضمان سيادة العدل في البلاد

القضاء على الشر والأشرار

ألاّ يطغى القوي على الضعيف" .

ولا بد لي أن أضيف هنا بأن هذه النسخة هدية قدمتها حكومة العراق إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ . حقا إن لهذه الحكومة أسلوبا غريبا في الدعابة .

إن استهزاء النظام العراقي بالمبادئ الاخلاقية التي خلدها حمورابي منذ حوالي أربعة آلاف سنة أمر لا يبعث على الدهشة . لكن يجدر ببعض الممثلين العرب أن ينظروا نظرة متأنية إلى هذه الهدية المقدمة من العراق ، وأن يقرأوا الكلام المنقوش عليها . فإذا أبوا أن يستمعوا إلى ما نقوله هنا ، فعليهم على الأقل أن يبدأوا من استيعاب ما كتب هناك .

إن الحقيقة لها خصائص غريبة ؛ وصوتها يعلو ولو من مجرد نقش على جدار خارج هذه القاعة ، لكنها تجد بعض الصعوبة في دخول هذه القاعة . إن الحقيقة الخاصة باليهود وإسرائيل هي أنه لم يسبق في سجلات التاريخ البشري ان وجدت رابطة لا تنفصم بين شعب وأرض كتلك التي تربط اليهود بإسرائيل . إن خمسة وثلاثين قرنا من التمسك اليهودي بأرض إسرائيل لدليل باق على هذه الرابطة . وبالرغم من طردنا من وطننا منذ أكثر من ١٨ قرنا ، فإننا لم نكف يوما عن الصلاة من أجل عودتنا . إن أرض إسرائيل ، بحكم قوى التاريخ ، قد انتقلت من يد إلى أخرى عبر ١٣ غزوة على مر العصور ، لكن الشعب اليهودي ظل متشبثا بارتباطه بالأرض ، ولم تنقطع الإقامة اليهودية الدائمة من إسرائيل في أي عصر من عصور التاريخ .

لقد تنقلنا مطاردين مقهورين عبر القرون من بلد إلى بلد حاملين إسرائيل معنا عبر القارات . هذه هي ملحمة الصهيونية . فحيثما كنا نتشتت كانت إسرائيل تذهب معنا في أحلامنا ، وبهذا الحلم عدنا إلى وطننا . وطوال ألفي عام من النفي ، امتزجت دموعنا وصلواتنا وتطلعاتنا لتصنع ركيزة صامدة لنكبات التاريخ ، وهي ركيزة تقوم عليها الآن الدولة اليهودية ، في نفس المكان وبنفس العاصمة التي أنشأها منذ قرابة ٣ آلاف سنة ملكنا داود .

إن الحق التاريخي لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل لا يحتاج إلى تأكيد . ومع ذلك ، فقد أكد المجتمع الدولي هذا الحق في وعد بلفور ؛ وفي انتداب عصبة الأمم وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة . وبانتهاء الانتداب البريطاني في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ ، أعيد إنشاء دولة إسرائيل . وفي إعلان استقلالها الذي صدر في نفس ذلك اليوم ناشدت إسرائيل جيرانها العيش معها في سلم بالكلمات التالية :

"إننا نمد يدنا إلى كل الدول المجاورة وشعوبها ، في عرض للسلم وحسن الجوار ، ونناشدها إقامة روابط التعاون والمساعدة المتبادلة مع الشعب اليهودي ذي السيادة الذي توطن في أرضه . إن دولة إسرائيل على استعداد للقيام بنصيبها في الجهد المشترك للرقي بالشرق الأوسط بأكمله" .

إن هذا النداء الذي صدر في الساعة الأولى لوجود إسرائيل لا يزال قائما ، ولايزال ساريا .

لكن نداء إسرائيل إلى السلم قد ضاع في خضم العدوان المسلح الذي شنته سبع دول أعضاء في الأمم المتحدة ، بهدف إبادة الدولة اليهودية المنشأة حديثا . وقد سارع الأمين العام لجامعة الدول العربية ، عزام باشا ، إلى تحديد طبيعة هذه الحرب على الفور ، فأعلن في ١٥ أيار/مايو يوم الغزو :

"إنها ستكون حرب إبادة ومذبحة هائلة ستذكر مثل مذابح المغول والصليبيين" .

لقد استمرت "حرب الإبادة" هذه لأكثر من ٤٢ سنة بإرادة الدول العربية ، باستثناء مصر ، التي أرست السابقة الشجاعة التي تبيّن أن السلم يمكن أن يتحقق بل وسيتحقق . لكن الدول العربية الأخرى لم تحذ نفس الحذو ، فلا تزال إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي يجبره جيرانه على أن يعيش طوال عقود متتالية في ظل حالة حرب مستمرة لا هوادة فيها . هذا هو العنصر الأساسي وهو لب الصراع العربي الإسرائيلي : رفض العالم العربي تقبل حق الشعب اليهودي في تجديد استقلاله على قطعة صغيرة من الأرض على هامش الشرق الأوسط .

إن كل المسائل الأخرى ما هي إلاّ نتائج منبثقة من هذا الجوهر الأساسي الوحيد . وكل المسائل الأخرى ، بما فيها المسألة الفلسطينية ، لا يمكن حسمها إلاّ عندما يروض العالم العربي نفسه على قبول وجود دولة يهودية . إن هذه الدولة الضئيلة ، حتى ولو أدرج المرء فيها الأراضي الواقعة تحت الإدارة ، لا تتعدى مساحتها ٢٧ ألف كيلو متر مربع ، في حين يبلغ إجمالي مساحة دول العالم العربي الـ ٢٠ ذات

السيادة ١٤,٥ مليون كيلومتر مربع . إننا نعيش على أقل من اثنين من عشرة من واحد في المائة من هذه المنطقة . إن ٤,٥ مليون نسمة يلتمسون قبول حقهم في الوجود في وسط ١٩٠ مليون من سكان الدول العربية الـ ٢٠ . وهذا ليس بالمطلب الباهظ . وإنه لأمر ناطق بذاته .

ففي عام ١٩٤٨ ، لم تفعل الأمم المتحدة شيئا لإيقاف الهجوم المشترك من جانب سبع من دولها العربية الأعضاء التي انقضّت على إسرائيل بغية تدمير الدولة اليهودية الجديدة ، وذلك بعد سنوات فقط من قتل ٦ ملايين من اليهود تخلى عنهم العالم وتركهم يموتون أثناء المحرقة النازية . ولكن إسرائيل لا تزال قائمة . وهي قائمة لأن شعب إسرائيل لم يسمح ، في عام ١٩٤٨ ، بتكرار التجربة النازية ودافع عن الدولة اليهودية بمفرده .

لقد كانت إسرائيل عرضة لهجوم مستمر في الخمسينات . ففي الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٦ ، كانت التسللات الإرهابية عبر حدود إسرائيل كلها ـ حدود ما قبل ١٩٦٧ ـ حدثا يتكرر كل يوم ، وكانت عملياتها موجهة أساسا ضد أهداف مدنية . وفي فترة السنوات السبع هذه ارتكبت الدول العربية ٨٧٣ ١١ عملا من أعمال التخريب والقتل .

ولقد عانت إسرائيل خسائر بلغت ٣٣٥ ١ ضحية من بينهم أكثر من ٠٠٠ ١ شخص من المدنيين . وكان علينا أن ندافع عن أنفسنا مرة أخرى في عام ١٩٦٧ عندما التف حبل المشنقة حول رقبة إسرائيل . وفي عشية حرب الستة أيام ، إنهارت قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة تحت الضغط العربي في نفس اللحظة التي ظهرت فيها حالة الطوارئ ، مما سمح بأن يحل محلها بسرعة على حدود إسرائيل غير المنيعة ٠٠٠ ١٠٠ جندي من قوات العدو . وقد بقيت إسرائيل لاننا استطعنا مرة أخرى - رغم تفوق الاعداء علينا في تعداد السكان وعدد الجنود وعدتهم - من صد الهجوم الثلاثي الشعاب وحدنا .

وهوجمنا مرة أخرى في عام ١٩٧٣ عندما شنت الدول العربية حربا مباغتة في يوم كيبور . وكما هي العادة عندما يتعلق الامر بإسرائيل ، عجزت الامم المتحدة عن القيام بأي عمل للتصدي لهذا الخرق الخطير للسلم والامن الدوليين . ولم تفكر الامم المتحدة في التدخل إلاّ بعد انقضاء اسبوعين عندما تحول تيار الحرب لصالح إسرائيل .

إن الحقيقة الاساسية التي تتمثل في أن إسرائيل مهددة باستمرار بخطر مميت حقيقة يتم تجاهلها تماما في الامم المتحدة . وبدلا من ذلك ، فإننا نحن الذين نواجه سيلا من القرارات المعادية في هذه الجمعية العامة . وعلى ذلك ، فإن أولئك الذين لم يفعلوا شيئا لمساعدتنا وقت تعرضنا للخطر ، والذين تخلوا عن الدولة اليهودية وهي بين الحياة والموت مرارا وتكرارا ، والذين لا يفعلون شيئا اليوم ليساعدوا إسرائيل بأي شكل من الاشكال ، ليس لهم أي حق أدبي حيالنا ، وليس من حقهم أن يتقدموا لنا بالمطالب أو أن يملوا علينا انتهاج سياسة التنازل والتهدئة .

ولا يمكن لاي مقرر أو قرار أو لاي بيان يلقى في هذه القاعة أن يخفي الواقع المتمثل في وجود تلك الاعداد الهائلة التي لم يسبق لها مثيل من قوات الدول العربية التي تجابه إسرائيل اليوم : ٣ ملايين رجل تحت السلاح و ٨٠٠ ١١ دبابة و ٦٥٦ ١ طائرة مقاتلة و ٦٠٠ ٨ مدفع تتقاسمهم العراق وسوريا والاردن والمملكة العربية السعودية ، وهي دول منقسمة فيما بينها اليوم ولكنها يمكن أن تتحد في أي لحظة ، في الماضي

أو في المستقبل ، ضد إسرائيل . ووفقا للمصادر الأجنبية ، تتفوق الدول العربية على إسرائيل بمعدل ٥ إلى ١ في القوات المسلحة و ٣ إلى ١ في الدبابات و ٥ إلى ٢ في الطائرات المقاتلة .

لقد فشلت الهجمات المسلحة ضد إسرائيل . إلّا أن المجموعة العربية ومؤيدوها في الامم المتحدة يخوضون معركة تعتبر استمرارا لمعركة الحرب بوسائل أخرى ، فيقلبون بذلك نظرية كلاوزيفيتس رأسا على عقب .

وخارج هذه القاعة لا تزال منظمة التحرير الفلسطينية ومكوناتها وتوابعها تدعو إلى قتل اليهود . إنهم يتشفّون في مقتل اليهود . ويهللون لقتلة اليهود ويعتبرونهم أبطالا وطنيين . وهم في خارج هذه القاعة أيضا يدعون صدام حسين لأن يستخدم قذائفه الفتّاكة ضد سكان إسرائيل . إن زعيم إحدى المنظمات التابعة ، وهي منظمة الجهاد الإسلامي ، الشيخ أسعد بيوض التميمي ، قد تفوّه بالعبارات التالية التي تصيب البدن بالقشعريرة منذ ثلاثة أيام فقط :

"يمكننا أن نتوقع المزيد من المعارك ، والمزيد من الضحايا ، والمزيد من القتلى ، والمزيد من الهجمات ضد اليهود . إن قدر اليهود أن يذبحوا بأيدينا لأن الله قال إن : 'لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب أليم' . والآن وبعد أن عذّبت أمريكا وأوروبا اليهود ، فقد آلينا على أنفسنا أن نعذّبهم ، لأن المعاناة هي قدرهم" .

وإذا كانت هناك حلقة مفقودة في المسلسل المستمر للنازية ، فإنها تكمن لا في الغايات وإنما في القدرات ، وإسرائيل لا تعتزم تقديم تلك الحلقة المفقودة بالتخلي عن قدراتها الدفاعية .

وإذا كنا قد تعلمنا شيئا من الهجوم العراقي الخاطف الذي وقع يوم ٢ آب/أغسطس ، فإن ذلك الشيء هو أهمية العمق الاستراتيجي . لقد أُلتهمت الكويت الصغرى بين عشية وضحاها . فالمسافة بين الحدود العراقية ـ الكويتية ومدينة الكويت ـ أي عرض دولة الكويت ـ هي ٨٠ ميلا تقريبا . إن هذه المسافة ، التي قطعتها

القوات العراقية في ست ساعات ، تبلغ ضعف عرض إسرائيل الآن ، بما فيها الاراضي الواقعة تحت إدارتها ، وتسعة أمثال خاصرة إسرائيل الضيقة قبل حرب الستة أيام . وفي هذا الكفاية في الحديث عن "الكويت الضئيلة" و "إسرائيل الكبرى" . إنك إذا انتقلت بسيارة أجرة من وول استريت في جنوب نيويورك إلى جامعة كولومبيا في شمال نيويورك لقطعت مسافة تعادل عرض إسرائيل قبل حرب الستة أيام . فهذه المسافة تمثل خاصرة التسعة أميال التي كان يتعين علينا أن نحيا بها . إن العديد من ممثلي الدول يقطعون هذه المسافة يوميا عبر طريق فرانكلين روزفلت ، وهي مسافة تقطعها الدبابات في أقل من نصف ساعة ، وتغطيها القذائف في ثوان معدودات .

إن السماح بقيام دولة تحكمها منظمة التحرير الفلسطينية في قلب إسرائيل مسألة ترقى إلى مستوى السماح لصدام حسين بأن يضع قذائفه على الجانب الآخر من الطريق الذي يمر بالبيت الابيض . وهذا أمر لن يحدث أبدا . لقد كشف صدام حسين وياسر عرفات عن نواياهما بوضوح تام . وإسرائيل ، شأنها شأن أي دولة أخرى ذات سيادة ، ليست ممن يسعون إلى القيام بعمليات الانتحار الجماعي .

وعندما ندخل في مجابهة مع قوات بمثل هذا الحجم الذي ذكرته ، فإن أهمية العمق الاستراتيجي لا يمكن أن يستخف بها أحد غير أولئك الذين يعادون إسرائيل أو لا يبالون باحتياجاتها الامنية الحيوية .

إن الحرب السياسية المناهضة لإسرائيل التي نشهدها هنا لن تكون أبدا البديل للمفاوضات السلمية . وبوسع أعداء السلم في الامم المتحدة أن يتحرشوا بإسرائيل ، ولكنهم لا يستطيعون تحطيم إسرائيل . بوسعهم أن يصوّتوا ضد إسرائيل ، ولكنهم لا يستطيعون إخراج إسرائيل بتصويتهم من الشرق الاوسط . وبإمكانهم أن يحاولوا تشويه حقائق التاريخ والرابطة التي لا تنفصم بين الشعب اليهودي وأرضه ، ولكن ليس بإمكانهم أن يعيدوا كتابة الكتاب المقدس اللهم إلّا إذا كانت هناك خطط لإصدار طبعة جديدة منقّحة للكتاب المقدس تعمّم كوشيقة من وثائق الامم المتحدة . وعندما يتصل الامر بالمعاملة التي تلقاها إسرائيل في الامم المتحدة فإن الخيال يتسع لكل شيء .

إن المجموعة العربية تعمد إلى كل إساءة ، مفسدة نفسها ومفسدة معها كل محفل وكل إجراء من إجراءات هذه المنظمة أثناء ذلك . والدول الأعضاء في هذه المجموعة تستفرد إسرائيل وتعاملها معاملة خاصة في كل فرصة تتاح لها : في الإجراءات المتعلقة بتقديم وثائق التفويض ، في قرارات مجلس الأمن ، في التحقيقات الخاصة ، في اللجان الخاصة ، في المعاملة التمييزية للصهيونية التي تمثل حركة التحرير الوطني للشعب اليهودي .

إن إسرائيل ، الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط ، تلقى باستمرار معاملة منفصلة وخاصة وغير متساوية من هذه الجمعية العامة . والذريعة الرسمية في ذلك هي حماية المدنيين . وهذه الممارسة تفوح منها رائحة المطالب التي كانت تثار باسم حقوق الإنسان في أواخر عقد الثلاثينات لحماية الألمان في إقليم السوديت . وكانت هذه المطالب تثار ضد أعمال قمع مزعومة يُدّعى أن تشيكوسلوفاكيا الديمقراطية مارستها في عهد رئيسها السيد ادوارد بينيس . وقد كانت هذه هي مقدمة عملية التنازل والتهدئة التي أدت إلى القضاء على تشيكوسلوفاكيا كدولة مستقلة .

ولكن ما هو المعنى الحقيقي للمعاملة المنفصلة ؟ لقد قررت المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية براون ضد مجلس التعليم ، وهي قضية أساسية للمعاملة المتساوية بموجب القانون ، ان الانفصال متفاوت بصورة متأصلة . ولقد كان ذلك في عام ١٩٥٤ . وكانت المسألة هي حماية الأمريكيين السود من التمييز المتخفي ، المعروف بمذهب "الانفصال والتساوي في نفس الوقت" . ولكن من كانوا يدعون إلى هذه الممارسات الاستبعادية هنا لا تطبّق عليهم المبادئ الدستورية للولايات المتحدة . وإن ممارسة أفراد بلد واحد ، وهو الدولة اليهودية دائما ، لا يقوض فحسب المبدأين المقدسين ، مبدأي العالمية والمساواة في السيادة . والانفصال وعدم التساوي ، عندما تترجم إلى لغة الأفريكانز ، هي عبارة قبيحة : الفصل العنصري . وهذا الفصل العنصري السياسي ينبغي إدانته ، شأنه شأن أي شكل آخر من أشكال الفصل العنصري . وأدعو كل الدول المتحضرة إلى أن تنأى بنفسها عن هذه الممارسة التمييزية . لم يتحقق السلم والأمن ولن يتحققا أبدا من خلال التمييز ، ولا من خلال استمرار اضطهاد الدولة اليهودية .

وهناك وفرة في خيارات السلم في الشرق الأوسط . وإن الطريق إلى السلم الذي حققته مصر واسرائيل أمكن من خلال المفاوضات المباشرة . وقت ثبت أن ذلك الطريق هو الطريق الوحيد إلى السلم . وقد اقترحنا المفاوضات المباشرة . واقترحنا اجراء انتخابات للفلسطينيين العرب في الأراضي المدارة . والذين ينفقون كل وقتهم وكل طاقتهم لإيجاد طرق بديلة لتفادي هذا الطريق انما هم في الحقيقة يسعون من أجل ايجاد طريق آخر لتفادي السلم .

ومع ذلك ، فإنهم يتخلفون عن ايقاع التاريخ السريع . والعالم يسير نحو التغيير . ويحل التعاون محل المواجهة . إن أصوات اضفاء الطابع الديمقراطي تعطي قوة دفع لم يسبق لها مثيل للعملية التي تقفز عبر الحدود الثقافية والسياسية . وقد فتح الرئيس غورباتشوف أبواب حالة الركود الثنائي الاستقطاب ووضع البيئة السياسية على الطريق إلى عالم أفضل . وأستطيع أن أضيف أنه بعد آلاف عديدة من السنوات وقع ما لم يكن من الممكن تخيله . وحتى القناة الانكليزية أو بحر المانش الفرنسي يربط بالنفق الأوروبي . وهذا يثبت أنه في التاريخ الانساني ، كل شيء ممكن - حتى السلم في الشرق الأوسط . وكل ما نحتاجه هو الرؤيا .

وستحتفل اسرائيل يوما ما ببزوغ فجر السلم مع جميع جيرانها . وسيظهر السلم في الافق في لحظة إدراك القادة العرب أنهم ليس بوسعهم تسوية الخلافات أو تغيير الواقع بالقوة ، وأنه ليس هناك من يستطيع أن يقوم بهذا بالنيابة عنهم . وهذا لن يتحقق إلا عندما يفقدون كل أمل في إزالة اسرائيل . وكلما قل التشجيع الذي يتلقونه في هذه القاعة أصبحت آفاق السلم أكثر تبشيرا بالنجاح .

وسنحتفل يوما ما ببزوغ فجر السلم مع جميع جيراننا . وحيث أعلنت لأول مرة رؤيا الانبياء سيسود السلم أيضا . وهذه هي الرؤيا التي عاش بها شعب اسرائيل منذ الأزمنة التوراتية ؛ كما وردت في نبوءة أشعيا :

"لا ترفع أمة على أمة سيفا ولا يتعلمون الحرب فيما بعد" . (الكتاب المقدس ، أشعيا ٢ : ٤)

وسنحتفل يوما ما ببزوغ فجر السلم مع جميع جيراننا . وسيكون ذلك اليوم يوما مشهودا* .

السيد سوتريسنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رغم التحولات الايجابية التي وقعت على الخريطة السياسية العالمية ، والتي تتضح في روح جديدة من التوفيق والتعاون المتبادلين في العلاقات الدولية ، لا تزال قضية فلسطين غير المحلولة تتفاقم إلى ذرى العنف التي لا يمكن حسابها ، وقتل شعبها وتدمير الممتلكات . وطوال ٤٣ سنة مضت حرم الفلسطينيون بانتظام من الحقوق الأساسية للأمم والشعوب ، وهي الحقوق التي وردت في الميثاق ، مما يزيد من خطورة الحالة في الشرق الأوسط في كل يوم يمر . إن عدم امكانية تحقيق حل سلمي أو عدم السماح بتحقيقه طيلة وقت مديد لهذه المأساة الانسانية المستمرة ليس من شأنه سوى التأكيد على الظلم التاريخي .

ولا شك أن جوهر الصراع يكمن في رفض اسرائيل المتعنت التخلي عن احتلالها غير المشروع للاراضي الفلسطينية والعربية ، بما فيها القدس ، وحرمانها للشعب الفلسطيني

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

من حقه الشرعي وغير القابل للتصرف في تقرير المصير . ولا تقوض وتهدد هذه السياسة فحسب السلم والأمن في الأراضي المحتلة ، ولكنها بدأت بالفعل أيضا تولد آثارا بعيدة المدى في أماكن أخرى في المنطقة وفيما وراءها .

ومن الواضح أنه لن يكون هناك أمل في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة مادامت اسرائيل مصرّة على سياستها التي لا يمكن الدفاع عنها في توطين اليهود السوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مما يشكل أعظم انتهاك صارخ لمعايير القانون الدولي المقبولة عالميا وقرارات الامم المتحدة التي تحظر على اسرائيل تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة من خلال اقامة المستوطنات . ولا يمكن أن تشكّل هذه الاعمال إلا مصدرا للاحباط المتصاعد فيما يتعلق بممارسة حق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير ، ومن ثم تؤدي إلى زيادة تفاقم حالة متوترة بالفعل .

إلا أنه رغم سيطرة الرعب والاضطهاد ، أظهرت الانتفاضة الباسلة ـ الثورة الشعبية المستمرة ـ للفلسطينيين على نحو لا لبس فيه أنهم لن يجبروا على الاستسلام بقوة السلاح . وفي هذا السياق ، يحيي وفدي تضحية وثبات الفلسطينيين البواسل في صمودهم أمام السيطرة الاستعمارية . وتدين اندونيسيا سياسات القمع هذه وتؤكد من جديد تأييدها الذي لا يتزعزع للقضية العادلة والنبيلة للكفاح الفلسطيني ، التي تنبع من المُثُل الواردة في دستورنا لعام ١٩٤٥ . واندونيسيا مقتنعة تماما بأن الاستقلال حقا لكل أمة وأنه ينبغي أن يزول من العالم الخضوع للاستعمار بجميع أشكاله . وقد تبيّن هذا بجلاء في اعتراف اندونيسيا بالدولة الفلسطينية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . ولهذا ، نرحب بوقوف المجتمع الدولي موحدا في اعترافه بالحقيقة التي لا يمكن انكارها والتي تتمثل في الحاجة الملحّة إلى احراز التقدم على الجبهة الدبلوماسية .

ومع الامة العربية وبقية المجتمع الدولي ، يود وفدي أن يعرب عن استنكاره القوي وجزعه الشديد إزاء المذبحة التي ارتكبتها الشرطة الاسرائيلية في الشهر الماضي في الحرم الشريف بمدينة القدس ، مما أسفر عن مقتل مواطنين أبرياء وجرح عدد آخر لا حصر له من الضحايا الأبرياء .

ومن البديهي أن اعتماد قراري مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) بالاجماع يعكس القلق العميق للمجتمع الدولي ، خاصة فيما يتعلق بأعمال العنف التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ، والتي أسفرت عن حدوث اصابات وخسائر في الارواح البشرية . إن انتهاك اسرائيل المستمر لقرارات مجلس الامن ورفضها التعاون مع الامين العام في مهمته لتقصي الحقائق لا يمكن إلا أن يسهما في زيادة التفاقم لحالة متفجرة أصلا في الأراضي المحتلة ، خاصة إذا نظرنا إلى الامر في إطار الخلفية المتمثلة في الاحداث الاخرى المروعة التي تقع الآن في الشرق الاوسط . وفي هذا الصدد ، تشاطر اندونيسيا الاعتقاد واسع النطاق بأنه يجب علينا بمجرد أن نوفّق في حسم الازمة الراهنة ، أن نتصدى للنزاعات التي ما برحت تعصف بالمنطقة لما يربو على أربعة عقود .

لقد حان الوقت لمجلس الامن ، في ظل اجماعه الجديد ، لان يجبر اسرائيل على أن تمتثل بدقة لاتفاقية جنيف الرابعة ، وعلى أن تتقيد بالقرارات ٦٠٧ (١٩٨٨) ، و ٦٠٨ (١٩٨٨) و ٦٤١ (١٩٨٩) . وكما أشار الامين العام في تقريره :

"من الواضح أن النداءات العديدة ... الصادرة إلى السلطات الاسرائيلية للتقيد ب ... اتفاقية جنيف الرابعة كانت غير فعالة " .

(S/21919 ، الفقرة ٣٤)

ويتفق وفدي في الرأي تماما مع الاستنتاجات التي خلص اليها في التقرير ، خاصة النداء الصادر إلى اسرائيل للتعاون في ضمان حماية السكان المدنيين وسلامتهم .

إن السؤال الحاسم المطروح علينا الآن ليس السؤال عن أفضل طريقة يمكن بها ضمان سلامة وحماية الشعب الفلسطيني . إن ما هو مطلوب أيضا على وجه الاستعجال ، كما يؤكد التقرير ، هو :

"إحراز تقدُّم ، وضمان القيام ، حالا ، بعملية تفاوض فعالة ، مقبولة للجميع ، يمكن أن تكفل مصالح الاسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء ، وتمكنهم من العيش في سلام مع بعضهم البعض" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٦)

إن السبيل السلمي الوحيد لمعالجة المشكلة المطروحة علينا هو تكثيف جهودنا الجماعية والعمل نحو حل سياسي شامل عادل ومنصف ، يعترف بحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في دولة مستقلة ذات سيادة .

وفي هذا الصدد ، ينبغي توجيه المفاوضات ، في المقام الأول ، نحو عقد مؤتمر دولي للسلم بمشاركة كل الأطراف المعنية مباشرة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعي للفلسطينيين . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن هذا هو السبيل الوحيد الذي مكن عن طريقه تحقيق سلم دائم وتسوية للصراع العربي الاسرائيلي .

إن ما هو مطلوب الآن هو ، أولا ، اقناع اسرائيل من خلال مواصلة الضغوط السياسية والدبلوماسية بعدم جدوى سياساتها في الأراضي المحتلة وعواقبها الوخيمة .

ثانيا ، لابد من حماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية ، باتخاذ تدابير مثل اقامة وجود للأمم المتحدة مفوّض بالولاية المناسبة ، ويمكن أن يكون ذلك مثلا عن طريق وزع مراقبين من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في مدينة القدس .

ثالثا ، ينبغي عقد اجتماع للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لمناقشة التدابير الممكنة التي ينبغي لها اتخاذها بموجب الاتفاقية .

وأخيرا ، تود اندونيسيا أن تؤكد مرة أخرى دعمها الكامل للقضية المقدسة للفلسطينيين . وفي هذا الصدد ، نُقدِّم كل مساعدة ممكنة اليهم في إطار مواردنا المتواضعة ، في سعيهم من أجل التحرر الوطني وتحقيق استقلالهم الوطني* .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : تناقش الجمعية العامة البند المعنون "قضية فلسطين" ، في هذه الدورة في إطار المتغيرات المصيرية التي أدت إلى انتقال المجتمع الدولي من حقبة الحرب الباردة إلى مرحلة جديدة تتسم بالوفاق والحوار والتعاون ، مما أسقط الحواجز النفسية والفكرية التي كانت تفصل ما بين الشرق والغرب في نصف القارة الشمالي . ومن الطبيعي أن نرحب بهذه التطورات لاسيما وأن بلدان العالم الثالث قد تحملت أيضا قسطا كبيرا من تكاليف الحرب الباردة ومن عدم استقرار النظام الدولي مما أدى إلى تعويق نموها وتقدمها .

ومما يؤسف له من جهة أخرى أن عالمنا مازال يعاني من التوسع المطرد في الهوّة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية في العديد من الميادين . ومازالت أجزاء من جنوب الكرة الارضية تعاني من الاحتلال والسيطرة الاجنبية . ومازالت هناك أنظمة عنصرية . ونتمنى أن يمتد الوفاق الدولي الذي تستفيد منه شعوب وبلدان أوروبا إلى هذه البلدان من خلال تعاون بين الشمال والجنوب لإزالة معضلات الشعوب المحرومة من حقوقها الثابتة ، بحيث تشمل آثار الوفاق الدولي الأوضاع الجائرة في الجنوب من الناحية السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية . وهذا يستدعي القيام بجهود كونية حتى يصبح السلم والأمن والاستقرار ظاهرة عالمية ، كما يستدعي تدعيم سيادة القانون الدولي في العلاقات الدولية ، واحترام الالتزامات التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة وقراراتها .

إن مشكلة الشرق الاوسط هي مشكلة خطرة تهدد الأمن والسلام الدوليين . فمازالت اسرائيل تعتبر القوة والتهديد باستعمالها المنطلق الاساسي لسياستها التوسعية في منطقة الشرق الاوسط . ومازال الشعب الفلسطيني يعاني من حرمانه من حقه الطبيعي ، وغير القابل للتصرف ، في تقرير مصيره واقامة دولته على ترابه الوطني . ومازالت اسرائيل التي تحتل فلسطين ، والجولان العربي السوري ، وأجزاء من جنوب لبنان ، تمارس العدوان والارهاب والتوسع والضم والاستيطان وتهدد بمزيد من الحروب ضد الشعب العربي في المنطقة ، حتى أنه بإمكاننا القول إن اسرائيل التي تعتبر نفسها امتدادا للغرب كانت المستفيدة الاولى من التغيّرات التي شهدناها على الساحة الدولية ، وذلك

لتحقيق المزيد من مصالحها الذاتية العدوانية الاستيطانية ، وإحكام قبضتها على الاراضي المحتلة . وتعمل اسرائيل على تفريغ هذه الاراضي من سكانها العرب ، فقد استغلت اسرائيل مفهوم صيانة حقوق الانسان لتحقيق أغراضها الاستيطانية غير المشروعة من خلال تزويرها لمفهوم "حق الانسان في مغادرة بلده" ، فأصبح هذا الحق حجة تستغلها اسرائيل للتهجير المنظّم لليهود إلى فلسطين المحتلة والجولان العربي السوري مستعملة كل وسائل الترهيب والترغيب ، وكل ذلك على حساب العرب المهددين بالإفناء أو الطرد الجماعي اليوم أكثر من أي يوم مضى . ومن جهة أخرى ، تتنكر اسرائيل لحق انساني ثابت ، ألا وهو حق الانسان في العودة إلى دياره . فهناك ملايين من العرب الفلسطينيين وآلاف من العرب السوريين المهجّرين بالقوة ، لا تتيح لهم اسرائيل العودة إلى أوطانهم التي انتزحوا منها بقوة السلاح . إن مفهوم اسرائيل للمتغيرات الدولية هو الحصول على المزيد من الدعم والسلاح المتقدم من بعض أصدقائها وحلفائها في الغرب ، والمزيد من الدعم المالي والاستراتيجي الذي يساهم بشكل مباشر في تغيير المعالم الديموغرافية والجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الاراضي العربية المحتلة توصّلا إلى تحقيق حلمها "اسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات .

ومن المذهل حقا أن يُتّهم العرب الذين يدافعون عن وجودهم وأرضهم ووطنهم ومقدساتهم بالارهاب ، في حين أن بعض الدول والجهات الغربية ، التي تطلق هذه الاتهامات ، تعرف تماما أن اسرائيل أقامت دولتها نتيجة سياسات المنظمات الصهيونية الارهابية وذلك منذ نهاية الاربعينات من هذا القرن ، وهي التي مازالت تمارس مختلف أشكال الارهاب ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة ، وكذلك ضد السوريين في الجولان العربي السوري المحتل ، وضد اللبنانيين في جنوب لبنان .

إن تصريحات المسؤولين الاسرائيليين التي لا تضاهيها في مخاطرها إلّا تصريحات النازيين في الماضي وزعماء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، تدل بشكل واضح على أن اسرائيل عازمة على تحدي المجتمع الدولي الملتزم بسلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يقوم على الشرعية الدولية وعلى أحكام ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات الصلة .

إن الامعان الاسرائيلي في سياسة الضم والاستيطان تعكسه تصريحات الرسميين الاسرائيليين ، خاصة التصريحات التي أطلقت منذ بداية عام ١٩٩٠ ، وإننا نكتفي بالاستشهاد ببعضها . ففي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، صرّح شامير ، وفقا لما نقلته وكالة رويتر من القدس :

"إن على اسرائيل أن تتمسك بالضفة الغربية وقطاع غزة توقعا لهجرة جماعية لليهود السوفيات من الاتحاد السوفياتي ."

وعقبت وكالة رويتر أن مسؤولين حكوميين في اسرائيل يتوقعون أن يهاجر ثلاثمائة ألف يهودي إلى اسرائيل على مدى الاعوام الثلاثة القادمة نتيجة للسياسات الجديدة التي يتبعها الاتحاد السوفياتي والقيود الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على الهجرة اليها .

وجاء في صحيفة جيروزاليم بوست بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير :

"قال شامير بأن التدفقات الكبيرة من المهاجرين تفرض على اسرائيل الاحتفاظ بالأراضي التي تحتلها ، لأننا بحاجة ماسة لأماكن لاسكان الجميع ."

وجاء في صحيفة "واشنطن بوست" بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ :

"قال ، رَمَنْناخمان ، رئيس بلدية أرييل ، بأن توافد الالاف من اليهود السوفيات يشكّل قوة بشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن أن يضمن لاسرائيل السيطرة الدائمة على هذه الاراضي ، ويغيّر الواقع تغييرا كاملا في هذه الاراضي التي دعاها في تصريحه هذا (يهودا والسامرة) ."

وفي ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ نقلت صحيفة "واشنطن بوست" تصريحا لشامير بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ واقتبس منها ما يلي :

"قال شامير اليوم نقلا عن رادو اسرائيل ، إن القدس جزء لا يتجزأ من اسرائيل ، وأن بناء المدينة سيستمر دون عائق" .

وجاء في نفس الخبر :

"وقال شامير لدى حضوره افتتاح كلية كهنوتية يهودية جديدة في القدس الشرقية ، التي استولت عليها اسرائيل من الاردن في حرب ١٩٦٧ ، إن الحي الجديد سيبنى بين معلمين رئيسيين من معالم المدينة ، جبل الزيتون وجبل سكوبس . والجامعة العبرية الاسرائيلية واقعة بالفعل في جبل سكوبس ، ولكن جبل الزيتون محاذ لاحياء عربية عديدة ."

وقد صرّح شامير بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في اجتماع لحزب الليكود ، نقلته "واشنطن بوست" بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"ترك لنا القادة السابقون للحزب رسالة واضحة للاحتفاظ بأرض اسرائيل من البحر الابيض المتوسط إلى نهر الاردن وذلك من أجل الاجيال المقبلة ومن أجل الهجرة الجماعية ومن أجل الشعب اليهودي ، الذي ستجتمع غالبيته في هذه البلاد ."

وأضاف الخبر أن صحيفة "جيروزاليم بوست" ،

نقلت عن شامير قوله إنه "لا توجد أية صلة من أي نوع بين احتفاظنا بوحدة أراضي اسرائيل الواقعة بين البحر ونهر الاردن - وهو أمر ضروري جدا

لامن اسرائيل - وبين الهجرة الجماعية ، التي هي تحقيق للحلم الصهيوني العظيم ."

(واصل كلمته بالعربية)

وبالنسبة للجولان العربي السوري المحتل نقلت صحيفة "الحياة الدولية" في عددها الصادر بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ عن شامير قوله :

"إن هضبة الجولان ليست موضوع جدل أو مساومة ... فالهضبة تشكل جزءا لا يتجزأ من اسرائيل وأنه لا يعتزم خرق هذا القانون ."

إن هذه التصريحات تواكبها دوما أعمال ارهابية ضد العرب في فلسطين المحتلة وفي الجولان العربي السوري المحتل وفي جنوب لبنان ، فقد ارتكبت اسرائيل مؤخرا مذبحتين كبيرتين اهتزّ لهما الضمير العالمي ، وهما : مذبحة عين قارة يوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية بمشاركة المستوطنين المستوردين من كل حدب وصوب ، وذهب ضحيتها ٧ عمال عرب ، وأدت نتائجها في اليوم التالي إلى جرح المئات من العرب في غزة . والثانية ، المذبحة التي نفذت في الحرم الشريف ، والتي قتل من جرائها ٢٣ عربيا كانوا يدافعون عن حرمة أماكنهم المقدسة التي هاجمها المستوطنون بهدف تغيير معالمها . وقد أدان مجلس الامن هذا العمل الأخير ، وقرر ايفاد بعثة لتقصي الحقائق ، إلا أن اسرائيل كعادتها رفضت البعثة من حيث المبدأ بحجة تخالف أبسط مبادئ القانون الدولي . وقد أدرج الأمين العام في تقريره جواب اسرائيل التالي :

"ما من جزء من القدس هو "أرض محتلة" أنها العاصمة السيادية لدولة اسرائيل . وعليه فإن أي تدخل من جانب الامم المتحدة في أي أمر يتصل بالقدس أمر مرفوض .

"وفي ضوء ما ذكر أعلاه فإن اسرائيل لن تستقبل وفد الامين العام للامم المتحدة" . (S/21919 ، الفقرتان الفرعيتان ٣ (٣) و ٣ (٤))

إن هذه المذابح ما هي إلا حلقة في سلسلة الاعمال الارهابية الاسرائيلية ، ذلك الارهاب الذي اتقنته الحركة الصهيونية ونفذته منذ عام ١٩٤٨ بشكل منظم لترحيل

العرب ، ويكفي أن نذكّر بتهجير سكان حيفا ويافا والمثلث ، اضافة إلى الاعمال الارهابية ضد كل من قبية وكفر قاسم ودير ياسين ، وكل هذا لخلق تجمع استيطاني خال من أي وجود عربي .

إن طبيعة اسرائيل الحصرية/الاصطفائية عبرت عنها خير تعبير اللجنة الخاصة للامم المتحدة المعنية بالتحقيق في ممارسات اسرائيل في الاراضي المحتلة وذلك في تقريرها إلى الجمعية العامة للامم المتحدة لعام ١٩٧٩ . فقد وصفت اللجنة سياسة اسرائيل العنصرية على النحو التالي :

"إن السياسة التي تنتهجها اسرائيل في الاراضي المحتلة تقوم على ما يسمى بمبدأ 'الوطن' الذي ينص على انشاء دولة (يهودية) تدين بدين واحد في الاقليم الذي يضم الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧" .

(A/34/631 ، الفقرة ٣٦٧)

وقد استنتجت اللجنة الخاصة ما يلي :

"نظرا الى أن سكان الأراضي المحتلة لا يشكلون جزءا من الجماعة الدينية التي باسمها تدّعي حكومة اسرائيل الحق في إقامة نفسها ، فإن هؤلاء السكان لا يملكون حقوقا إزاء السلطات الحاكمة (وهي في هذه الحالة حكومة اسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال العسكري) حينما تكون ممارسة تلك الحقوق معارضة لسياسة 'الوطن'" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٦٨) .

كما استنتجت اللجنة بأن مثل هذه العقيدة لا بد أن تحرم الانسان العربي من حقه في العودة الى وطنه ، فقالت :

"لذا تواصل حكومة اسرائيل ، بمساعدة السلطات القضائية ، انكار حق العودة الى الوطن على سكان الأراضي المحتلة الذين لاذوا بالفرار نتيجة الأعمال العدائية ، وعلى الذين طردتهم السلطات العسكرية الاسرائيلية من الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧" (المرجع نفسه) .

وهنا نسمع مندوب اسرائيل يقول ، إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط .

إن من المفارقة أن اسرائيل التي تدعي رغبتها بالسلام ، مازالت ترفض المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الأوسط ، الذي دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى عقده تحت رعاية المنظمة الدولية منذ عقد ونيف من الزمن . وإنها لمفارقة غريبة أخرى أن تدعي اسرائيل بأن المشكلة في المنطقة هي عدم وجود اتفاقات سلام بينها وبين الدول العربية ، دون أن تعترف بأن المشكلة الحقيقية هي في احتلالها للأراضي العربية ، لأن السلام لا يمكن تحقيقه دون انسحابها من هذه الأراضي . فالسلام والاحتلال لم يلتقيا تحت سقف واحد في آية مرحلة من مراحل التاريخ .

إن الموقف العربي من السلام العادل والشامل مطروح منذ عام ١٩٨٢ ، ففي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ أقر مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس خطة السلام العربية التي تقضي بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس العربية ،

وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف ، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس ، ودور مجلس الامن في وضع ضمانات السلام . إضافة الى ذلك ، فإن جميع مؤتمرات القمة العربية اللاحقة فقد أكدت هذه المبادئ ، وآخرها قرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء عام ١٩٨٩ الذي أكد من جديد على أن التوصل الى تسوية شاملة للصراع العربي - الاسرائيلي يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكافة قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . إلا أن اسرائيل استمرت في رفض السلام العادل والشامل ، وذلك بهدف استكمال مخططاتها التوسعية في منطقة الشرق الاوسط . لذا فعلى الجمعية العامة للامم المتحدة أن تواجه هذا التحدي ، وأن تضاعف من جهودها لصيانة الشرعية الدولية المتمثلة بالقرارات الخاصة بالصراع العربي - الاسرائيلي ، وأن تحث مجلس الامن على تحمل مسؤولياته بموجب الميثاق والقرارات ذات الصلة بغية احلال السلام العادل والشامل من خلال المؤتمر الدولي الذي أيدته الجمعية العامة للامم المتحدة تأييدا كاملا .

واختتم بالقول إنه بالنسبة لنا في سورية ، تشكل قضية الشعب الفلسطيني القضية الاساسية ، وهي محور نضالنا ضد العدوان والاحتلال ، ومن أجل السلام العادل . إن الارض الفلسطينية جزء من الوطن العربي ، بل هي قلب الوطن العربي ، وشعب فلسطين جزء من الامة العربية التي ننتمي اليها . وبالتالي فإن العدوان الذي وقع على شعب فلسطين هو عدوان على الامة العربية ، وإن إزالة هذا العدوان لم تعد مطلبا عربيا فقط بل هي مطلب دولي حيث أنه لا يمكن للعالم أن يستقر ويتمتع بالسلام الشامل دون إزالة هذا العدوان .

السيد تراكسلر (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء .

إن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ، التي تميزت بها فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أدى الى حدوث تغيرات إيجابية في مناطق عديدة من العالم ، في

هذا العام . ولذلك فمن المحزن أن هذا المناخ الإيجابي لم يؤثر بعد على الشرق الاوسط وعلى العكس من ذلك ، فإن الحالة في تلك المنطقة التي ترتبط معها الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية بربط تاريخية عميقة ، تتدهور .

وتتابع الدول الاثنتا عشرة باهتمام بالغ مشاكل المنطقة التي نشأت عن التوترات السياسية القديمة والحديثة ، ولا تدخر جهدا للاسهام في إيجاد حل سلمي للصراع العربي الاسرائيلي ، بما في ذلك قضية فلسطين التي تهدد الاستقرار الدولي ، وذلك اتساقا مع المبادئ التي وصفتها المجموعة في إعلاناتها .

وينبغي ألا تمنع أزمة الخليج ، المجتمع الدولي من التركيز على الصراع العربي الاسرائيلي لبدء عملية سياسية فعالة حقا تستهدف تحقيق السلم العادل والشامل والدائم بما يتفق مع القرارات ذات الصلة لمجلس الامن .

لقد أذكت الاحداث التي جرت في السنوات الاخيرة الآمال فيما يتعلق بإمكانية الخروج من حالة الجمود التي سادت لعدة سنوات . وأشير الى قبول المجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨٨ لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ونبذ منظمة التحرير الفلسطينية للإرهاب ، الذي لا يزال مبدأ أساسيا . وأشير أيضا الى الاقتراح الاسرائيلي بإجراء انتخابات في الاراضي المحتلة ، الذي يمكن أن يكون خطوة هامة في عملية السلم ، شريطة أن تكون هذه الانتخابات جزءا من عملية تسوية شاملة ، وأن تجري في الاراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس الشرقية ، في ظل ضمانات كافية من الحرية . وأخيرا أود أن أشير الى الحوار المباشر الذي بدأ بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية بالاضافة الى اقتراح النقاط العشر الذي قدمه الرئيس مبارك ، وخطة السلم المكونة من خمس نقاط التي قدمها وزير الخارجية السيد بيكر . لقد اعتبرت الدول الاثنتا عشرة جميع هذه المبادرات مبادرات قادرة على خلق مناخ من الثقة بين الطرفين ، ييسر عملية إجراء الحوار بين اسرائيل والفلسطينيين .

وكانت الدول الاثنتا عشرة تتمنى أن تأتي في هذه المناسبة لتحيي اتخاذ خطوات إضافية ملموسة الى الامام في العملية السياسية التي تستهدف إيجاد تسوية تفاوضية للقضية الفلسطينية .

ولقد ارتطمت آمالنا بصخرة الواقع . فالجمود يكتنف من جديد عملية السلم . ذلك أن الحكومة الاسرائيلية سدت الآفاق أمام قيام حوار عربي اسرائيلي ، بوضعها لشروط تقييدية . كما أن المحادثات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية علّقت . ان استمرار الانتفاضة الفلسطينية يجسد بجلاء مشاعر الإحباط والاستيفاء إزاء الاحتلال الاسرائيلي ، وإزاء رفض السلطات الاسرائيلية إتاحة إمكانيات معقولة لإقامة حوار مع الفلسطينيين . ومن ثم ، تتطلب الحالة بوضوح اهتماما فعليا من جانب المجتمع الدولي .

إن الدول الاثنتا عشرة عاقدة العزم على تشجيع جميع الجهود الرامية الى تشجيع الحوار بين الاطراف المعنية مباشرة وصولا الى التفاوض على تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية .

وفي هذا الصدد ، تناشد الدول الاثنتا عشرة اسرائيل بقوة أن تفسح المجال لإقامة حوار سياسي مع الشعب الفلسطيني ، وذلك بانتهاج موقف جديد وبقاء حيال القضية الفلسطينية .

وتود الدول الاثنتا عشرة أن تشدد على اعتزامها العمل على إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية طبقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة والمبادئ التي حددتها المجموعة الاوروبية في إعلاناتها السابقة وهي : حق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود داخل حدود آمنة ومضمونة ومعترف بها على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ؛ وحق جميع شعوب المنطقة في العدل ، مما يشتمل على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، ومن بينها ، حقه في تقرير المصير بكل ما يستتبعه ذلك .

وفي اعتقاد الدول الاثنتي عشرة أن أي تسوية سلمية تستند الى هذه المبادئ ينبغي أن تتم من خلال عقد مؤتمر السلم الدولي تحت إشراف الامم المتحدة في توقيت مناسب . فمن رأينا أن ذلك المؤتمر يمكن أن يشكل محفلا ملائما للمفاوضات بين الاطراف المعنية وتكرر الدول الاثنتا عشرة أنه لا بد من اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية .

وتؤيد الدول الاثنتا عشرة جميع الجهود ، وفي مقدمتها جهود مجلس الامن والامين العام ، الرامية الى تحطيم الحلقة المفرغة المتمثلة في الكراهية والمواجهة السائدتين في الاراضي المحتلة . وذلك بإشاعة مناخ بنّاء قوامه الاحترام والثقة المتبادلان . وفي هذا الصدد ، تقدر الدول الاثنتا عشرة حق التقدير مبادرة الامين العام بإرسال بعثة الى اسرائيل والاراضي المحتلة ، في حزيران/يونيه بغية تقييم الاوضاع الراهنة ودراسة الخيارات المتاحة لتحسين أحوال الفلسطينيين .

وتقع على عاتق جميع الاطراف مسؤولية الامتناع عن أي أعمال أو بيانات يمكن أن تعوق التحرك صوب الحوار والمفاوضات . ولا يمكن السماح بأن تكون الغلبة لاولئك الذين يفضلون العنف على الوسائل السلمية في تحقيق أهدافهم السياسية . ولا يمكن أن يكون لإزهاق الارواح ، أيا كانت الظروف ، أو للعنف ضد المدنيين أي دور في تحقيق السلم والمصالحة . وتعرب الدول الاثنتا عشرة عن جزعها الشديد إزاء الاحداث الدامية التي وقعت في القدس في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، والتي أسفرت عن سقوط عدد كبير من المدنيين ما بين قتلى وجرحى . وفي تلك المناسبة أعربنا عن رأينا بأن الإفراط من جانب قوات الاحتلال الاسرائيلية في استخدام القوة في قمع المظاهرات الفلسطينية في ظروف تتسم بالانتهاك المتكرر للقانون الدولي ، أن لا يمكن قبوله ، وأعربنا عن شجبنا الشديد لذلك . وفي هذا الصدد ، تؤيد الدول الاثنتا عشرة قراري مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) .

وترحب بالتقرير الذي قدمه الامين العام الى مجلس الامن ، وتعرب في هذا السياق عن قلقها لرفض الحكومة الاسرائيلية استقبال بعثة الامين العام وفقا لاحكام القرار ٦٧٢ (١٩٩٠) ، وتتفق مع الامين العام في رأيه القائل بضرورة اتخاذ خطوات عملية لكفالة سلامة المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي وحمايتهم .

وإذ تلتزم الدول الاثنتا عشرة التزاما راسخا بتدعيم القانون الدولي فهي تؤكد مجددا مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة . فهذا المبدأ ، الوارد في

ميثاق الامم المتحدة ، والذي يذكر به قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) مبدأ ملزم للدول كافة ، مما يقتضي من اسرائيل أن تنهي احتلالها للاراضي التي تحتفظ بها منذ عام ١٩٦٧ .

ولقد شهدنا هذا العام تدهورا في الحالة في الاراضي المحتلة بسبب تزايد عدد المستوطنات غير الشرعية . وتشدد الدول الاثنتا عشرة على أن أي تغيير في الهيكل الديموغرافي للاراضي المحتلة هو أمر مخالف للقانون الدولي ويشكل عقبة أمام عملية السلم . كما أن سياسة الاستيطان في الاراضي ، بما فيها القدس الشرقية ، التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، تزيد من صعوبة التوصل الى حلول توفيقية بشأن الاراضي ، وتمثل عقبة متعاظمة تعترض إقرار السلم في تلك المنطقة . والواقع أن إنشاء مستوطنات جديدة أو التوسع في المستوطنات القائمة منها هو نقيض ذلك النوع من تدابير بناء الثقة الذي يمكن أن يسهم في إيجاد حل سلمي . والدول الاثنتا عشرة تقر حق اليهود الراغبين في الهجرة في أن يهاجروا وتؤيده . بيد أنها تؤيد تأييدا راسخا وجهة النظر القائلة بأنه لا يجب إعمال هذا الحق على حساب حق الفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

وفضلا عن ذلك ، تعتبر الدول الاثنتا عشرة القرار الذي اتخذته اسرائيل بتغيير وضع القدس ، قرارا باطلا كأن لم يكن . وتؤكد مجددا ، الاهمية الخاصة للقدس المدينة المقدسة لدى ثلاث ديانات ، وتعلن أنه يجب كفالة حرية الجميع في الوصول الى أماكن العبادة .

وأخيرا ، تكرر الدول الاثنتا عشرة ، أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب ، يجب أن تنفذ في الاراضي المحتلة . ولا يمكن بأي حال تبرير إمعان إسرائيل في رفضها الاعتراف بأن تلك الاتفاقية تنطبق انطباقا تاما ، وهذه مسألة تثير قلقا بالغا لدى الدول الاثنتي عشرة . ولقد أكد مجلس الامن في العديد من قراراته . وآخرها قراراته ٦٣٦ (١٩٨٩) ، و ٦٤١ (١٩٨٩) ، و ٦٧٢ (١٩٩٠) ، و ٦٧٣ (١٩٩٠) التي أيدتها الدول الاثنتا عشرة بلا تحفظ ، أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق فعلا على الاراضي التي تحتلها اسرائيل .

والدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية على بينة من شدة خطورة وتعقيد المشكلة الفلسطينية . وثمة ظلم آخر وقع على الشعب العربي الا وهو غزو العراق للكويت - الذي ينبغي للجميع أن يتنصلوا منه دون مواربة - شانه شان أي عدوان آخر - والذي أدى الى تاخر السعي أو التقدم صوب حل قضية فلسطين . والدول الاثنتا عشرة على استعداد للإسهام من خلال حوار مكثف مع جميع الاطراف المعنية ، في تحقيق حل شامل وعادل ودائم .

السيد ايندبيري جيت (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن عمر قضية فلسطين يرجع الى تاريخ إنشاء الامم المتحدة ذاتها . ومن المفارقات أن كل محاولات إيجاد الحل وكل المبادرات ، وكل الاتفاقات ، وكل التطورات الهامة في المنطقة لم تسفر ، فيما يبدو ، سوى عن جعل المشكلة أكثر استعصاء على الحل .

إن التعقيدات المتأصلة في الحالة والناتجة عن تطورها التاريخي وعن الريبة المتبادلة التي تزيد من تفاقمها الأعمال العدائية ، أمر مفهوم . ولكنها لا توفر ذريعة لإخفاق المجتمع الدولي المستمر في إيجاد حل عادل وشامل ودائم . والضرورة الملحة لإيجاد الحل قد أصبحت أشد إلحاحا في ضوء التسليم بخطورة المشكلة ، التي أبرزها الأمين العام إذ قال :

"ولا يزال الشرق الأوسط ككل أكثر مناطق العالم تفجرا في الوقت الراهن" . A/45/1/P.10

وأعلن الأمين العام أيضا أن التأخير الكبير في تسوية مشكلة الشرق الأوسط يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة وكذلك في العالم .

وقضية فلسطين مازالت لب المشكلة وهي تتطلب اهتماما عاجلا . ومنذ انعقاد الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة في العام الماضي ، خطا العالم خطوات كبيرة الى الامام . وحدثت تغيرات هائلة . وهناك بشائر بقيام إطار جديدة على النطاق العالمي خال من المواجهة في عهد يتسم بالتكافل المتزايد بين الامم المتحدة . بيد أن قيام نظام سلم وأمن عالمي سوف ينبغي مجرد هدف عزيز في قلوبنا الى أن يقضي تماما على أخطار النزاع وعدم الاستقرار الصادرة من الشرق الأوسط . إن التسوية العادلة والدائمة لمشكلة فلسطين هي شرط مسبق إذن للدخول في حقبة سلام ، تتسم باستقرار وتقدم دائمين في جميع أرجاء العالم . وينبغي أن تتحقق قريبا إذا أريد لها أن تكون مجدية . إن عالم ما بعد الحرب الباردة يتطلب معالجة القضايا الحادة مثل قضية فلسطين وحلها . وإذا لم تقم بعمل الآن ، وأطلنا بالتالي محنة فلسطين الشديدة فإننا سوف نكون موضع إدانة التاريخ .

إن الاتفاق الواسع النطاق بالامم المتحدة بشأن سبل ووسائل التحرك صوب تسوية سلمية واستعادة الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني ليس موضع شك . فقد أيدت الجمعية العامة من جديد خلال دورة العام الماضي - بدعم ساحق من ١٥١ دولة ممثلة هنا - اقتراحا بعقد مؤتمر سلام دولي للشرق الأوسط برعاية الامم المتحدة تشترك في على قدم

المساواة جميع الاطراف في النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - والاعضاء الدائمون الخمسة بمجلس الامن . وإذا ما كان للتسوية أن تكون عادلة وشاملة ودائمة ، لزم أن تاخذ بعين الاعتبار التام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في وطن ، وكذلك الاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة ، بما فيها فلسطين وإسرائيل ، في العيش في سلام داخل حدود دولية معترف بها وآمنة . إن مبادئ هذه التسوية وإطارها منصوص عليها في قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وفي رأي وفد بلادي الراسخ انه يجب على السلطات الاسرائيلية أن تتخلى عن حلمها الخاطئ بإنشاء "اسرائيل الكبرى" وعليها أن تنسحب من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك ، مدينة القدس والاراضي العربية الاخرى المحتلة . ويجب أن تتخلى عن أسلوب المواجهة الذي لا يؤدي إلا الى تصاعد العنف وأن تتقبل قبولا حسنا شرعية فلسطين والحاجة ، التي لا مراء فيها ، الى إعادة توكيدها .

ويحث وفدي كل البلدان على أن تتحرك بسرعة وقوة وحزم صوب إنهاء محنة فلسطين التي طال أمدها . إن الانفراج الذي حدث في العلاقات الدولية في الاشهر الماضية قد جدد حيوية منظمتنا . فقد تحركت ، تحت قيادة أمينها العام القديرة ، بحزم وإصدار متجدد صوب حل العديد من الازمات والنزاعات في مختلف بقاع العالم . والهيئة الرئيسية المناط بها مسؤولية صون السلم والامن الدوليين أي مجلس الامن ، قد أظهرت ببلاغة أنها قادرة ، بهذه الروح الجديدة ، على الوفاء بمسؤولياتها الجسيمة بسرعة وفاعلية . ولقد حان الوقت لان نؤكد بوضوح ودون لبس أن السلم لا يتجزأ ، وأنه ليس لاحد أن ينعم بثمار العدوان . وفضلا عن ذلك يجب أن تستعيد كل الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال حقوقها الوطنية المشروعة .

إن قضية فلسطين ليست مجرد مسألة الحقوق السياسية غير القابلة للتصرف لشعب من الشعوب فحسب ، وإنما هي أيضا على المستوى الانساني مسألة حقوقه المدنية

اسية . فاغلبية أبناء الشعب الفلسطيني قد تدنى مركزهم على نحو جائر الى مركز
من خلال العقود الماضية ، بينما تواصل السلطات الاسرائيلية توطين المهاجرين
في الاراضي المحتلة في تحد سافر للرأي العام العالمي .

أما الفلسطينيون الذين استطاعوا البقاء على مقربة من ديارهم ووطنهم فإن
حالتهم قد تكون أشد حتى من ذلك . فهم يتعرضون للترهيب والانهاك من جراء الابعاد
والمصادرة الممتلكات ، ونهب الديار بل القتل . وإطلاق القوات الاسرائيلية
النار ، دون استفزاز أو مبرر ، في ٨ تشرين الأول/اكتوبر في القدس على المصلين
العزل في أقدس أحرامهم لهو مظهر مؤسف آخر لمحنتهم في ظل الاحتلال الاسرائيلي .
ويكننا أن نسمح لإسرائيل بأن تتنكر لمسؤولياتها الكاملة باعتبارها سلطة قائمة
بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ولضرورة الاعتراف بقانونية انطباقها ومحاولاتها
الرامية للتنطق على تنكرها هذا بتوجيه أصبع الاتهام الى غيرها هو ضرب من التمويه . ولا
يمكن تجاهل مطالبة المجتمع الدولي لإسرائيل بأن تعترف بمسؤولياتها في هذا الصدد ،
مهما جل غير مسمى .

ويؤمن وفد بلادي أن على المجتمع الدولي والامم المتحدة مسؤولية خاصة عن
كفالة حماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في
ممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
الواقعين في الاراضي المحتلة ، قد وصفت وصفا دقيقا معاناتهم في تقريرها (A/45/84) .
وهناك ضرورة واضحة وعاجلة لان يُكفل للامم المتحدة وهيئاتها المسؤولة تعاون السلطة
القائمة بالاحتلال في اتخاذ التدابير لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان ولمنع حدوثها .

وتؤيد الهند قضية الشعب الفلسطيني بشبات كما أن التزامها لا يتزعزع . وقد
جاء ذلك من جديد الرسالة التي بعث بها رئيس وزرائنا ، شري تشاندرا شيكار ، في
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

ووفد بلادي لا يسعه إلا أن يختتم بيانه بأن يتشاطر مع الجمعية العامة ما جاء
في رسالة رئيس الوزراء إذ قال :

"إننا نحث المجتمع الدولي وبخاصة الامم المتحدة على اتخاذ خطوات عاجلة ومتضافرة لكسر الجمود الحالي في عملية السلام حتى تتحقق التطلعات المشروعة للفلسطينيين . وسوف تدعم الهند دعما تاما كل الجهود التي تبذل للتوصل الى حل سريع وعادل وسلمي للمشكلة الفلسطينية التي طال امدها ."

السيد موسى (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في عالم سريع التغير ، لاتزال هناك بعض الثوابت التي تبعث على القلق ، وفي مقدمتها مشكلة فلسطين ، التي لم تستفد من رياح التغيير التي اجتاحت العالم . وهذا تقرير لواقع محزن وحقيقة سلبية . لكن ذلك ينبغي ألاّ يكون سببا لاستسلامنا للإحباط واليأس ، بل أن يكون حافزا لنا على المثابرة في جهودنا من أجل تحقيق حل عادل لتلك المشكلة .

وهذا الحل ينبغي أن يرتكز على العناصر الاساسية التالية :

أولا ، انسحاب اسرائيل وقواتها من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وفقا لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ؛

ثانيا ، نيل الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره ، دون تدخل خارجي ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ؛

ثالثا ، الاعتراف المتبادل بين الاسرائيليين والفلسطينيين بوجود كل من الطرفين وبحقوقه والتزاماته وفقا لمبادئ وأهداف القانون الدولي والشرعية الدولية ؛

رابعا ، ضمان أمن كل دول المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ؛

خامسا ، تطبيع العلاقات في الشرق الاوسط .

ويمكن تحقيق هذه العناصر جميعها من خلال عملية للمفاوضات بين الاطراف المعنية ، وخصوصا الفلسطينيين والاسرائيليين ، في إطار مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الامم المتحدة . كما أن المفاوضات المباشرة كانت ممكنة لولا تعنت حكومة اسرائيل . وبناء على ذلك يتعين علينا أن نسعى إلى إعادة تنشيط دور الامم المتحدة في هذه العملية . فقد أصبح للامم المتحدة دور في جميع الصراعات الاخرى ولا نرى مبررا لأن يكون الصراع العربي الاسرائيلي استثناء من القاعدة .

إن عملية السلم هذه ينبغي أن تقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، بالاضافة إلى مبادئ ميثاق الامم المتحدة .

وإذا ظنت حكومة اسرائيل أو أي حكومة أو مجموعة ، أو أفراد آخرين أن الزمن سيحل المشكلة لصالح الوضع القائم ، فقد جانبهم الصواب .

إن الانتفاضة كانت ومازالت علامة ساطعة وحدثا تاريخيا يذكرنا جميعا بأن

الشعب الفلسطيني لن يذعن للاحتلال الأجنبي ولن يستسلم للوضع القائم الذي فُرض عليه . وقد أبدى العالم بالفعل احتراما وتفاهما للانتفاضة ومنطقها وقضيتها العادلة وتعاطف معها . لكن هل بلغت الرسالة حكومة اسرائيل ؟ لم يحدث ذلك مع الأسف .

ورغم ما سبق أن ذكرته بشأن التغير السريع الذي يجتاح العالم حاليا ورغم عجز الشرق الأوسط عن مواكبة التطورات العالمية ، فلابد أن أشير إلى أن الشعب الفلسطيني قد حاول بالفعل أن يساير روح العصر ، فاتخذ ، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، قرارين تاريخيين بالاعتراف بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وقبول التفاوض مع اسرائيل لكي يقابل بالمد من جانب حكومة اسرائيل للإبقاء على الوضع القائم غير الشرعي . وبعبارة أخرى بينما تبنّى الفلسطينيون نهجا بنّاء يتفق مع روح العصر الجديدة ، قررت حكومة اسرائيل التشبث بممارسات الماضي وسياساته البالية .

لقد ذهبت حكومة اسرائيل إلى حد رفض خطوة متواضعة لتمهيد السبيل أمام تسوية سلمية . وأصبح التفاوض بشأن اقتراح بإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة أمرا منكرا في نظر الجانب الاسرائيلي الذي يخشى أن يؤدي إلى عملية سلام مفيدة تفضي إلى تحقيق سلم عادل .

إن الحكم على تصريحات كبار المسؤولين الاسرائيليين ، بما في ذلك السيد شامير رئيس الوزراء ، بمعناها الظاهر ، يبيّن لنا أن قرارا قاطعا يؤيد التوسع الاقليمي واكتساب الأراضي قد اتُخذ أو على وشك أن يُتخذ . فهل لنا أن نخلص من تصريحات كبار المسؤولين الاسرائيليين إلى أن اسرائيل قررت أخيرا رفض أي تسوية سلمية ؟ وهل لنا أن نخلص من هذه التصريحات إلى أن اسرائيل قد اتخذت قرارا استراتيجيا ضد قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ؟ لو صح ذلك ، فإنني لا أملك سوى أو أؤكد بشكل قاطع أن حكومة مصر لن يمكنها قبول هذا المنطق وأنها ستقف بحزم ضد هذه السياسات الاسرائيلية التي ترفض عملية السلام ، وترفض التسوية السلمية ، وترفض السلم .

وتلك هي مفارقة المعضلة الحالية في الشرق الأوسط : مرونة من الجانب الفلسطيني ، وتشدد اسرائيلي يعرقل ويعوق الجهود العالمية المكثفة الرامية إلى إيجاد حل سريع وخلاق وعادل للمشكلة الفلسطينية .

وبعد مرور سنوات انتهج العرب والفلسطينيون خلالها نهجا ينطوي على شيء من التقييد تجاره شروط ومتطلبات تحقيق حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية ، نجد أن الوضع قد انقلب ، مع تمسك الحكومة الاسرائيلية باتخاذ موقف سلبي تجاه أي جهد يستهدف التسوية . ومن ناحية أخرى ، لا يسعني سوى أن أضيف أن سياسات الاستيطان ، والعقوبة الجماعية ، والاحتجاز ، واستخدام القوة في الاراضي المحتلة ، التي تنتهجها اسرائيل حاليا لا تودي إلاّ إلى تغذية الحلقة المفرغة للكراهية ولا يمكن أن يجيزها مجتمع دولي يصبو إلى القضاء على الظلم بشتى صوره ويضع حقوق الانسان في صدارة انجازاتنا الجماعية .

وفضلا عن ذلك ، فإن عواقب هذه السياسات تبطل جميع الجهود المبذولة من أجل توفير الثقة المطلوبة بين العرب والاسرائيليين وتقضي على أي أمل في حماية حقوق الانسان الفلسطيني وحرياته الاساسية في الاراضي المحتلة . وبناء على ذلك فمن الضروري ومن العدالة والإنصاف العمل على حماية الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة وإنشاء آلية دولية لرصد الوضع في تلك الاراضي وتقديم تقارير عنه ولضمان احترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والامتثال لاحكامها .

إن ممثل اسرائيل قد لجأ للاسف ، في بيانه هذا الصباح ، إلى استخدام منطق مختل في حديثه عن عدد من النقاط التي نوردها فيما يلي : أولا ، تحدث عن الحقوق التاريخية لشعب اسرائيل في أرض اسرائيل دون أن يعطي أي أهمية ، بل دون أن يشير إشارة بسيطة إلى حقوق الشعب الفلسطيني في أرض فلسطين : وهي مسألة عالجها قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) وقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . إن الانكار التام للحقوق الوطنية الفلسطينية لهو مظهر من مظاهر هذا الموقف السلبي المتشدد الذي لابد أن يؤدي إلى عرقلة أي حل سلمي .

ثانيا ، قال إن اسرائيل قد تعرضت للهجوم عام ١٩٧٣ . وهذا للاسف بيان غير صحيح . ذلك أن جيوش الاحتلال الاسرائيلية في الاراضي المصرية والسورية هي التي تعرضت للهجوم وليس اسرائيل .

وعندما فعلت مصر وسوريا ذلك ، فقد كانتا تستخدمان حقهما الثابت في الدفاع عن النفس ضد قوات الاحتلال الأجنبي . وتلك حقيقة ، وأود أن أسجلها هنا .

وتتعلق نقطتي الثالثة بدور الأمم المتحدة . لقد استمر البيان الاسرائيلي في التهجم على الأمم المتحدة بالرغم من أن القرارين ١٨١ (د - ٢) و ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وغيرهما من القرارات قد بُنيا على منطق منح اسرائيل شرعية الوجود ، وفرصة الانضمام إلى الأمم المتحدة ، والحصول على الأمن والاعتراف . ويأتي هذا الموقف تجاه الأمم المتحدة في وقت يتطلع فيه المجتمع العالمي بأمل إلى تدعيم دور الأمم المتحدة في معالجة القضايا العالمية والاقليمية ، ويسود فيه توافق عام في الآراء حول الدور المحوري للأمم المتحدة في تشكيل ملامح عصر جديد يرفرف عليه التعاون والسلام .

وتتعلق نقطتي الرابعة بمسألة وثائق التفويض . أود أن أذكر بوضوح أن مصر لا تعترض على أوراق اعتماد وفد اسرائيل . ومع ذلك فإننا نرى قطعا أن ذلك الوفد ليس لديه أي تفويض لتمثيل الأراضي التي احتُلت منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، بما فيها القدس* .

خامسا ، ذكر الممثل الدائم لاسرائيل أن اسرائيل اقترحت إجراء مفاوضات مباشرة ، واقترحت أيضا إجراء انتخابات للفلسطينيين في الأراضي المحتلة . وللأسف ، فإن ذلك يمثل أيضا حقيقة جزئية . ربما يكونوا قد اقترحوا ما قاله ، ولكن عندما دعوناهم إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات حسب صيغة بيكر ، تراجعوا ، ورفضوا ذلك .

وأخيرا ، اتهم ممثل اسرائيل الآخرين بالبحث عن طريق ملتو أو مهرب لتجنب السلام . وهذا هو منتهى السخرية بالحقائق في رأيي . فالكل يعرف بدقة مَن هو الطرف في مشكلة الشرق الأوسط الذي يسعى إلى إيجاد هذا المهرب ، ويرفض بعناد أن يواجه الحقائق ، وأن يرتفع إلى مستوى الروح الجديدة والتطورات الجديدة ، وأن يتحمل مسؤولياته تجاه السلم . وأترك جانبا أمر الطرق الملتوية آملا أن تتمكن اسرائيل من

---

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد فورتييه (كندا) .

الانضمام ، في المستقبل القريب ، إلى محاولة العالم المخلصة تحقيق تسوية شاملة وعادلة لذلك النزاع ، فذلك سيكون بالنسبة للجميع قفزة إلى الامام وليس طريقا ملتويا إلى الوراء .

السيد سلوفيتش (يوغوسلافيا) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننظر في هذه السنة في قضية فلسطين في مناخ دولي مختلف . فالنظام القديم الذي ارتكز على توازن القوى والصراع من أجل الهيمنة يتفكك وينشأ نظام جديد . ومع ذلك فإن بعض المشاكل التي تضرب بجذورها في الحرب الباردة مازالت موجودة وتزيد من تفاقم العلاقات الدولية الراهنة ، وتضرّ بتحولاتها الايجابية الحالية .

والازمة في الشرق الاوسط هي واحدة من أبرز التركات المثقلة بأعباء الماضي ، ولبّها هو قضية فلسطين . إن هذه البقية الاليمة التي تمتْ إلى عالم مختلف والتي دام وجودها طويلا والتي ربما كانت أكثر بقايا الماضي تعقيدا لاتزال تقاوم التغيير . ونجد أن مبادرات السلم قد خفتت ، ولا نرى أية بادرة من بوادر التوصل إلى حل شامل وعادل . ولا يمكن عكس اتجاه هذه الحالة المحفوفة بالمخاطر مادامت الاسباب الجذرية محل تجاهل ومادامت متروكة بلا معالجة .

لقد أدت إجراءات اسرائيل الاخيرة إلى مزيد من المعاناة والقتل للفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، وإلى تردي ظروفهم المعيشية . كما صُعّدت التدابير القمعية : فمازالت ممتلكات الفلسطينيين تتعرض للمصادرة ، وهم يُطردون قسرا من بلادهم ، وتقام مستوطنات الغرباء على أرض أجدادهم ، وأماكنهم المقدسة تُدنّس . وأوضح مثال على هذه السياسة والممارسات المشينة هو مذبحة المسجد الاقصى في القدس .

وأدى اندلاع الازمة في الخليج الفارسي إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار في منطقة منكوبة أصلا بكثير من المتاعب . وبالرغم من هذه التطورات الخطيرة التي كانت عن استحقاق محورا لانشغال المجتمع الدولي بأسره والامم المتحدة ، فلا ينبغي أن يتحول الاهتمام الدولي عن أزمة الشرق الاوسط وعن محنة الفلسطينيين . وفي هذا الصدد ، اعتمد وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم في تشرين الاول/اكتوبر الماضي

بيانا أكدوا فيه ، في جملة أمور ، أن إيجاد الحل العاجل لأزمة الخليج الفارسي ينبغي أن يسهم في إقدام المجتمع الدولي على معالجة النزاع العربي الاسرائيلي ومشكلة فلسطين بنفس القدر من العزم والاستعجال .

وتفرض هذه الحالة الصعبة المحفوفة بالمخاطر التي تهدد السلم والامن الدوليين ، على المجتمع الدولي وعلى الامم المتحدة ، ومجلس الامن بخاصة ، أن يكرسوا أنفسهم من جديد لإعادة تنشيط عملية السلم والتوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع الخطير . وترى يوغوسلافيا أنه لا ينبغي لاي عقبة مهما بدت ضخمة وكؤودا أن تمنعنا من اتخاذ اجراءات موحدة ومشتركة سعيا لتحقيق السلام .

وهناك بادرة من البوادر المشجعة تتمثل في ظهور أرضية مشتركة ، يتزايد اتساعها ، بين مواقف كل اللاعبين على المسرح الدولي بصدد المبادئ الاساسية لحل القضية الفلسطينية . ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد ، البيان المشترك الذي صدر مؤخرا عن وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن . فقد أكدوا من جديد إصرارهم على دعم عملية تفاوض نشطة في الشرق الاوسط تشارك فيها كل الاطراف المعنية بما يؤدي إلى إرساء السلم الدائم والعادل والشامل .

ويعد النهج البنّاء الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية ، ولاسيما مبادرة السلم الفلسطينية ، والتي تتضمن استعداد المنظمة للحوار مع اسرائيل ، مساهمة هامة في هذا الصدد . إن استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للحوار حول كل المسائل ذات الصلة قد أظهر إخلاصها وتفهمها الحقيقي لمتطلبات السلم في المنطقة . وهذا الموقف من جانب منظمة التحرير الفلسطينية إنما يزيد من تعزيز مطلبها المشروع بالمشاركة في أي مفاوضات سلام كممثل شرعي للشعب الفلسطيني . وقد حظي هذا الموقف بتأييد دولي واسع النطاق ، وترددت أصداؤه الايجابية في الدوائر الاسرائيلية التي تفضل السعي إلى إيجاد حل سلمي وعادل للمشكلة .

وإذ نأخذ هذا كله في الحسبان ، نرى أن مجلس الامن ينبغي أن يشرع على سبيل الاستعجال في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية مباشرة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وينبغي أن يؤدي ذلك إلى الإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وخاصة حقه في تقرير المصير ، وإلى انسحاب اسرائيل من كل الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . ولا يساورني شك في لزوم اجتماع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن لوضع التدابير الضرورية لعقد المؤتمر وللنظر في ضمانات لتدابير الامن لكل دول المنطقة بما فيها دولتا فلسطين واسرائيل .

إن التجربة الاخيرة في مجلس الامن إنما توضح إنه إذا ما توافرت الارادة السياسية الضرورية ، فإنه يمكن لاعضاء المجلس أن يعملوا في انسجام وأن يحققوا توافق الآراء حول مسألة هامة تبعث على قلق المجتمع الدولي . إن اعتماد القرارين الاخيرين المتصلين بقضية فلسطين إنما يعود دليلا لا لبس فيه على أن مجلس الامن قادر على العمل الفعال والاجماعي فيما يتعلق بهذا الصراع الذي طال أمده أيضا . لذا ، تؤيد يوغوسلافيا كل جهد تبذله الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ، وغيرها من أعضاء المجلس ، لضمان التوصل إلى عملية تفاوضية فعالة تكون مقبولة للجميع ، ويمكن أن تضمن مصالح الفلسطينيين والاسرائيليين على حد سواء ، وتمكّنهم من العيش في سلم بعضهم مع بعض .

إن مستقبل العلاقات الدولية سيحدده نظام استقرار جديد متعدد الاقطاب ، يرتكن على ترتيبات اقليمية تندمج في كلٍ أكبر . لقد أصبحت أوروبا مؤخرا هي التي تحدد إيقاع الخطى وذلك بإتيان مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا لشماره كما تجلّى في اجتماع باريس الاخير وما أسفر عنه من نتائج . ومع ذلك ينبغي عدم قصر هذه الاتجاهات ، ونظام الامن الذي يتطور على أساسها ، على أوروبا وحدها بل يجب مدها لتشمل مناطق أخرى أيضا ، وبخاصة منطقة الشرق الأوسط القريبة منها ، والتي ينبغي ألا تُترك أحوالها لتتقيح إلى الابد ممزقة ضمير الانسانية .

السيد ملاح (الاردن) : لم تحظ قضية باهتمام ووقت الجمعية العامة كقضية فلسطين . فمنذ ما يزيد على أربعة عقود والجمعية العامة تنظر في هذه القضية بشكل سنوي . كما أن مجلس الامن انشغل هو الآخر بها طوال هذه الفترة . ولقد اتخذ كل منهما العديد من القرارات التي لو قدر لها ، أو لبعضها ، أن تنفذ لكانت هذه القضية قد حُلت منذ زمن طويل . غير أن مناقشة الامم المتحدة لهذه المسألة غدت أمرا روتينيا ، ومجرد مناسبة للتذكير بها بشكل سنوي أو موسمي . إن الاخفاق في تحقيق أي تقدم نحو تسوية هذه القضية لا يعود البتة إلى عدم عدالتها ، أو غياب الشرعية الدولية التي تشكل الاساس اللازم لحلها ، أو عدم توفر الآلية اللازمة لذلك لدى الامم

المتحدة . فقضية فلسطين هي قضية عادلة ، وقد أقر المجتمع الدولي بذلك منذ زمن واف ، وهو يؤكد هذه الحقيقة بشكل متكرر . كما أن قرارات الامم المتحدة التي تمثل الشرعية الدولية اللازمة لحلها متوفرة ، وبكثرة . كذلك ، فإن الامم المتحدة تملك الآليات المناسبة لضمان تنفيذ قراراتها . إن ما نحتاجه ليس مزيدا من القرارات بل قليلا من الاخلاص والحسم حيال هذه القضية الحيوية التي تهم العالم أجمع ، وبشكل خاص دول وشعوب منطقة الشرق الاوسط .

لقد عانت منطقتنا كثيرا بسبب هذه المشكلة التي وُلدت في الجمعية العامة قبل أكثر من أربعين عاما . وظلت شعوبنا ، وفي مقدمتها الشعب العربي الفلسطيني ، تتطلع باستمرار طوال السنين الماضية إلى الامم المتحدة لتضع حدا لهذه المعاناة . غير أن هذه المنظمة عجزت حتى الآن عن النهوض بمسؤوليتها حيال هذا الامر بسبب العراقيل التي وضعتها أمامها اسرائيل ودولة كبرى مؤيدة لها .

ولقد استغلت اسرائيل طوال الفترة السابقة ظروف الحرب الباردة ، وخاصة النزاع بين القوتين العظميين ، فاستمالت إحداهما إلى جانبها ؛ وحصلت منها على كافة أشكال الدعم والتأييد ، الامر الذي مكّنها من ممارسة سياسة استيطانية توسعية في المنطقة . ولقد تم تنفيذ هذه السياسة على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه ، وكذلك على حساب الدول العربية المجاورة .

إن وقوفنا في الاردن إلى جانب الشعب الفلسطيني هو مسألة مبدأ ، اضافة إلى كونه قائما على المصلحة القومية العربية وارتباطنا العضوي بالشعب الفلسطيني . فالشعب الفلسطيني هو شعب عربي شقيق نشاطره آلامه وآماله ، ومصلحته هي جزء من مصلحتنا . كذلك فإنه لا يمكن لاية دولة أو شعب يؤمن بالعدالة والسلام إلّا أن يتعاطف مع هذا الشعب الذي وقع عليه ظلم لا مثيل له ، إذ اغتُصبت أرضه ، وأُنكرت حقوقه الوطنية ، وانتُهكت حقوقه الانسانية الاساسية ، ومازال ثلثاه يعيش في الشتات ، والباقي تحت احتلال عسكري بغيض لا يتوانى عن استخدام شتى وسائل القمع والارهاب لتحقيق أهدافه العدوانية .

إن ممارسات اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة لجديرة بأن تحرك كل ضم حيّ . لقد وصلت هذه الممارسات اللاانسانية ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، درجـ لا يمكن للمجتمع الدولي ، سواء داخل الامم المتحدة أو خارجها ، أن يظل مكتوف اليد حيالها . ولقد دعونا الامم المتحدة مرارا ، وخاصة مجلس الامن ، إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال . إلاّ أن المجلس كان يعجز في كـ مناسبة عن الاضطلاع بهذه المسؤولية بسبب الموقف السلبي لاحد أعضائه الدائمي العضوي وآخر هذه المناسبات كانت الشهر الماضي حين ارتكبت اسرائيل مذبحة بشعة في المسجـ الاقصى المبارك بمدينة القدس العربية حيث اعتدت قواتها على المصلين العزّل فقتلـ عشرين منهم وجرحت ما يزيد على مائة وخمسين . ولقد لخّص الامين العام في التقريـ الذي قدمه إلى مجلس الامن بعد تلك الجريمة ، الحالة في الاراضي المحتلة قائلا :

"إن الفلسطينيين أبدوا شعورا عميقا بانهم مستهدفون في جميع الاوقـ ... ، وانهم لا يشعرون بالامان حتى داخل بيوتهم .

"وأكدوا أن عدم ثقتهم بسلطات الاحتلال الاسرائيلية قد ازداد عمقـ إلى حد أنهم يرون أن التواجد غير المنحاز ، الذي تأمر به الامم المتحدة ح الاصول ، سيكون وحده ، قادرا على أن يوفر لهم إحساسا موثوقا بالحمايـ (S/21919 ، الفقرتان ١٩ و ٢٠)

...ن هذه الصورة المكثفة للوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة تعطينا فكرة عن ...ق الانسان هناك ، وتضع على عاتق مجلس الامن مسؤولية خاصة تجاه هذا الامر .

...لصدد ، فإننا نؤيد إقتراح الامين العام بأن يقوم مجلس الامن بدعوة الدول ...في اتفاقية جنيف الرابعة للإجتماع لمناقشة ما يمكن اتخاذه من تدابير بموجب ...فاقية التي تقول مادتها الاولى : "تتعهد الاطراف المتعاقدة السامية باحترام ، ...احترام ، هذه الاتفاقية في جميع الظروف" .

...ورغم اهمية موضوع توفير الحماية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال فإن المسالة ... هذا بكثير . فالقضية الفلسطينية ليست قضية حقوق إنسان فحسب ، كما انها ...رد موضوع لاجئين . انها قضية سياسية في الدرجة الاولى ، وعنصرها الاساسي هو ...الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير ، ...دولته المستقلة على ترابه الوطني .

...لقد انكرت إسرائيل على الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية ، التي اقرّ بها ... الدولي من خلال القرارات العديدة للجمعية العامة ، ومازالت مصرّة على ...هذا ، الذي هو تحدٍ سافر للإرادة الدولية إضافة الى كونه عنادا خاسرا أمام ...الحياة والتاريخ . فالشعب الفلسطيني هو شعب حيّ ذو هوية مستقلة وتاريخ ...حافل ، ولن تمنعه مراوغة إسرائيل وتسويفها عن تحقيق ذاته في أرض وطنه . كما ... إرادته ممارساتها القمعية والإرهابية الهادفة الى تفريغ الارض الفلسطينية ...بها الشرعيين وتوطين المهاجرين اليهود مكانهم .

...لقد عبّر الفلسطينيون بانتفاضتهم المباركة ، التي ستدخل عامها الرابع بعد ... عن رفضهم التام للاحتلال الإسرائيلي وعن تصميمهم على نيل حريتهم وممارسة ...الوطنية ، وأكدوا على توجههم السلمي الذي حظي بتقدير العالم وإعجابه .

...إن الانتفاضة ليست مجرد تعبير عن الإحباط واليأس ، بل هي عملية ميلاد دولة ، ...سلام حقيقي . ولقد تجسدت رسالة الانتفاضة في القرارات التاريخية التي اتخذها ...الوطني الفلسطيني في مؤتمره الذي عقد في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٨٨ ، وفي بيانات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وخاصة المبادرة السلمية التي قدمها الرئيس الفلسطيني السيد ياسر عرفات أمام الجمعية العامة التي انعقدت في جنيف في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . ولقد اعتمد مؤتمر القمة العربي ، الذي عقد في الدار البيضاء في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، مبادرة السلام الفلسطينية . كما أيدت معظم دول العالم تلك المبادرة واعترفت بالدولة الفلسطينية .

ورغم كل هذا التأييد الذي حظي به التوجه السلمي الفلسطيني ، فقد ظلت إسرائيل مصرة على إتباع سياسة رفض وتعنت . وهي تحاول كسب الوقت بشتى الوسائل متجاهلة صوت الاعتدال الفلسطيني الذي تقف من خلفه الدول العربية كافة ، ومُعرضة عن النداءات العديدة التي توجه اليها لتغيير نهجها هذا ، والتجاوب مع الرغبة الفلسطينية في التعايش السلمي .

إن موقف إسرائيل هذا هو استمرار لنهجها الرفضي الذي اعتاد العالم عليه . ولقد أنكرت إسرائيل في السابق حتى وجود الشعب الفلسطيني ، وعملت كل ما بوسعها لتصفية القضية الفلسطينية ، ومازالت ترفض تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بمختلف جوانب هذه القضية ، بما في ذلك قرارا الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الخاص بإنشاء دولتين في فلسطين واحدة عربية والاخرى يهودية ، و ١٩٤ (د-٣) بخصوص حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض . كما رفضت تنفيذ القرارات المتعلقة بوضع مدينة القدس العربية ، ومن بينها قرارات مجلس الامن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٤٧٨ (١٩٨٠) . كما انها لم تلتزم بتنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي طلب منها الانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى التي احتلتها في حزيران/يونيه من ذلك العام ، ولا بقرار المجلس ٤٦٥ (١٩٨٠) الخاص بالمستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة . كذلك ، فانها ترفض تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الاراضي المحتلة التي أقر مجلس الامن بانطباقها عليها .

إن مواقف إسرائيل الرافضة هذه هي شواهد واضحة على سياستها الاستيطانية والتوسعية التي تنفذها بشكل منهجي . وتدل على هذه السياسة كذلك تصريحات زعماء إسرائيل العديدة التي كان آخرها تصريح رئيس وزرائها إسحاق شامير في الاسبوع الماضي حين قال في اجتماع لاعضاء حزبه : "لقد ترك لنا قادتنا السابقون رسالة واضحة تتطلب منا الاحتفاظ بأرض إسرائيل من البحر الابيض المتوسط الى نهر الاردن وذلك من أجل الاجيال الآتية ومن أجل الهجرة الكبيرة ومن أجل الشعب اليهودي الذي ستتجمع غالبيته في هذه البلاد" .

ان بيانا كهذا يدل بوضوح على عدم توفر الرغبة لدى إسرائيل في السلام ، كما يدل على نواياها العدوانية في المنطقة . إن للسلام عناصر لابد من توفرها حتى يمكن تحقيقه . وأحد هذه العناصر هو توفر القناعة لدى اسرائيل بأن احتلالها لابدّ أن ينتهي . إن الاحتلال العسكري هو بحدّ ذاته إنتهاك لحقوق الإنسان الاساسية ، كما أنه امتهان للكرامة الإنسانية . وهو حسب حقائق التاريخ ، وحسب اتفاقية جنيف الرابعة ، ذو طبيعة مؤقتة .

لذلك ، فخير لإسرائيل ولمنطقة الشرق الأوسط عامة أن ينتهي احتلالها للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة بشكل سلمي يجنب الجميع الكثير من المآسي ، ويدخل المنطقة في مرحلة جديدة ينعم فيها الجميع بالسلام وتتحقق في ظلها حياة أفضل للأجيال القادمة .

يشهد عالمنا حاليا حالة من الانفراج في العلاقات الدولية نتيجة للتغيرات الجذرية التي حصلت في أوروبا خلال العامين الماضيين وانتهاء الحرب الباردة مؤخرا ، وغني عن الذكر أن هذه التطورات قد أثرت بشكل إيجابي ، وبدرجات متفاوتة ، في مناطق مختلفة من العالم . وكان من نتائج المرحلة الجديدة التي يشهدها عالمنا التأكيد على الشرعية الدولية وتعزيز دور الامم المتحدة وخاصة مجلس الامن .

وحيث أن الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الامم المتحدة ، والقائمة على مبادئ القانون الدولي ، هي شرعية واحدة لا تتجزأ ، وحيث أن الامم المتحدة تملك الآليات اللازمة لضمان تنفيذ قراراتها فإننا نتوقع من المنظمة الدولية أن تبادر إلى العمل بفاعلية وحسم لتنفيذ قراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي هي جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي بشكل يضمن تحقيق التسوية السلمية العادلة والدائمة والشاملة .

إننا ما زلنا نعتقد بأن السبيل المناسب لتحقيق ذلك هو مؤتمر دولي يعقد بإشراف الامم المتحدة وتحضره كافة الاطراف المعنية بالنزاع العربي - الإسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن ، ويقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس العربية .

وإننا لنهيب ونرجو أن يقوم مجلس الامن بالمبادرة قريبا إلى عقد هذا المؤتمر حتى يتم تحقيق السلام المنشود .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ دورة الجمعية العامة الماضية وقعت تغييرات رئيسية في الحالة الدولية . ففي منطقة الشرق الأوسط ، بسبب الموقف العملي والمبادرات التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية والجهود المنسقة من جانب البلدان العربية والمساعي الدؤوبة للمجتمع الدولي ، ظهر اتجاه مطمئن في وقت من الأوقات في عملية السلم في الشرق الأوسط . إلاّ أنه نظرا لاستمرار السلطات الإسرائيلية في موقفها المتعنت ورفضها الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني أو إجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وصلت عملية السلم في الشرق الأوسط مرة أخرى إلى طريق مسدود . ومنذ تولي الحكومة الإسرائيلية الجديدة السلطة ، جعلت الكثيرين من المهاجرين اليهود يستوطنون في الاراضي المحتلة ، وبهذا تخلق عقبات جديدة في طريق تسوية مسألة الشرق الأوسط . وقد كشفت أيضا من قمعها لانتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . ومما يعتبر أكثر خطورة أنه أثناء دورة الجمعية العامة الحالية ، خلقت قوات الأمن الإسرائيلية ، في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ، حادثة مروعة بذبح السكان الفلسطينيين . وقد أدان المجتمع الدولي هذا العمل بقوة . وأزمة الخليج ، التي بدأت منذ بضعة أشهر ، قد جعلت الحالة في منطقة الشرق الأوسط المضطربة أكثر توترا وخلقت عناصر معقدة جديدة في مسألة الشرق الأوسط . والحكومة الصينية تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الراهنة في الشرق الأوسط .

وطوال أكثر من ٤٠ سنة ، ظل الشعب الفلسطيني محروما من أرضه وممارسة حقوقه الوطنية المشروعة ويعيش في أعماق البؤس . بيد أنه لم يتوقف مطلقا في كفاحه . وإن الانتفاضة التي لا تزال مستمرة في الاراضي المحتلة لثلاث سنوات تعتبر دليلا على تصميم الشعب الفلسطيني على استعادة أراضيه السليبة وحقوقه الوطنية المشروعة .

والمسألة التي تتطلب ردا من المجتمع الدولي الآن هي إلى متى سيسمح باستمرار الحالة في الاراضي المحتلة ، حيث تنتهك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ؟ وإلى متى سينتظر الشعب الفلسطيني الذي يعاني ؟ إن جوهر مسألة الشرق الأوسط هو القضية

الفلسطينية ، ومن الواضح أنه حتى تحل هذه المشكلة وتنتهي معاناة الشعب الفلسطيني لن يحل سلم وهدوء في الشرق الأوسط ، بما فيه إسرائيل .

وفي ضوء خطورة الحالة في الأراضي المحتلة ، يعتقد الوفد الصيني أنه من الضروري العمل على نحو عاجل من أجل اعتماد التدابير الفعّالة والمناسبة لحماية أمن السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . وفي نفس الوقت ، ينبغي أن تبذل الجهود للنهوض بتسوية معقولة ونزيهة لمسألة الشرق الأوسط . ومفتاح حماية الشعب الفلسطيني هو امتثال السلطات الإسرائيلية لاتفاقية جنيف الرابعة ، وينبغي أن تحث تلك السلطات على العمل بمقتضاها . وتنطبق هذه الاتفاقية تماما على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وإسرائيل ، باعتبارها من الموقعين عليها ، يقع عليها التزام بالتنفيذ الصارم لأحكامها ذات الصلة . ونؤيد الدعوة إلى عقد اجتماع للموقعين على الاتفاقية بشأن هذا الموضوع ، وإرسال مراقبين للأمم المتحدة لرصد الحالة في الأراضي المحتلة واتخاذ تدابير فعّالة أخرى .

ترى الحكومة الصينية أن الحل الأساسي للمسألة الفلسطينية ينبغي أن ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تخضع لاحتلالها منذ عام ١٩٦٧ ، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، والاعتراف المتبادل من جانب دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية ، والتعايش السلمي فيما بين جميع بلدان الشرق الأوسط ، بما فيها إسرائيل وفلسطين .

ولبلوغ هذا الهدف ، نؤيد التبكير بعقد مؤتمر دولي بشأن مسألة الشرق الأوسط ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، واشتراك الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن وكل الأطراف المعنية . ونحن نؤيد أيضا كل أشكال الحوار التي تجريها الأطراف المعنية وأي فكرة أو اقتراح من شأنه أن يفضي إلى تسوية منصفة ومعقولة لمسألة الشرق الأوسط . وإذا ما دأبت كل الأطراف المعنية على السعي بصدق للتوصل إلى حل وعلى بذل الجهود المخلصة في هذا الصدد ، فسيتسنى تسوية مسألة الشرق الأوسط بالوسائل السياسية . والصين ستواصل ، كما فعلت دائما ، دعمها القوي للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، والجهود التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية ، والبلدان العربية ، والأمم المتحدة ، والأطراف الأخرى لتحقيق تسوية سياسية للقضية الفلسطينية .

ونحن نأمل أن تساير السلطات الإسرائيلية التطور التاريخي فتصغي لصوت العدالة والعقل وتتخلى عن ممارساتها القديمة وتشرع في بداية جديدة ، وتنسحب من الأراضي المحتلة في موعد قريب . إن هذا لا يعود بالنفع على السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط فحسب ، وإنما يتفق أيضا والمصالح الأساسية للشعب الإسرائيلي ذاته . ونأمل أن يولي المجتمع الدولي اهتماما أكبر للقضية الفلسطينية بغية تحقيق تسوية منصفة ومعقولة في وقت مبكر لهذا النزاع الإقليمي الذي استمر دون حل لأكثر من أربعين عاما . وهو بذلك سيسهم في استعادة وصون السلم والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥